من يخلف البابا شنودة ؟

د/ محمد مورو

المصرية
للنشر والتوزيع

من يخلف الباباشنودة؟

د. محمّد مورو

المصرية
للنشر والتوزيع

الكتاب : من يخلف الباباشنودة؟
المؤلف : د. محمّد مورو

الناشر : المصرية لنشر والتوزيع
ت : ٠١٢٩٦١٩٥٩٩/ ٢٣٧٣٢٠٤٥٦ - (٠٠٢)

الطبعة الاولى : القاهرة ٢٠١٠

المشرف العام : محمود هريدى
حقوق الطبع محفوظة للناشر

رقم الايداع : ٢٠/١٠٩٥٩٩
الترقيم الدولى : ٩٨-٥٢٤-٣٢٦٥-٢٣٥٤

من يخلف الباباشنودة؟

مقدّمة

من وقت لآخر –تطل الفتنة الطائفية برأسها- وفي كل مرة نكتفي بالإجراءات القانونية أو البوليسية دون أن نحاول دراسة جذور المسألة أو وضع تصور صحيح حولها –يكون بداية للفهم المتبادل بين جميع الأطراف– وتحقيق حوار ومكاشفة ومصارحة حول القضايا المطروحة وأسباب اشتعال الفتنة من وقت لآخر – وهذه المحاولة هي خطوة على طريق الفهم المتبادل ووضع قواعد للعلاقة تستند إلى العقيدة والذات والتاريخ الإسلامي والقبطي على السواء.

إننا نرى أن هامش الاتفاق واسع جدا وأكبر كثيراً من هامش الخلاف – وعلى الجميع أن يعمل لتأكيد ذلك وترسيخه في الواقع.

هناك عدد من البدهيات ينبغي على الجميع أن يعمل في إطارها وهي كالتالي:

أن الإسلام دين غير طائفي

– وأن الحركة الإسلامية حركة غير طائفية.

أن الكنيسة القبطية من خلال تاريخها وعقائدها كنيسة مستقلة ومتميزة –وأن المسيحية الغربية تستهدف دائما تذويب تلك الكنيسة والسيطرة عليها- وكم عانت الكنيسة القبطية من الاضطهاد الروماني ثم الاستعماري.

أن المسلم ينتمي إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن وأن المسيحي في بلادنا ينتمي أيضًا إلى الإسلام كوطن وكثقافة وكحضارة.

أن حوادث الفتنة الطائفية التي شهدتها بلادنا كانت بافتعال وتدبير عناصر الاستعمار والمرتبطين به.

السياسة والدين .. بين المسلمين والأقباط

رغم أن السياسة الرسمية للحكومة المصرية: أنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين, وبصرف النظر عن أن هذا المفهوم الذي يتعارض مع المفاهيم الإسلامية, فإن الواقع يقول إن الحزب الوطني الحاكم,هو حزب ديني بامتياز, وأن خلط الدين بالسياسة هو دأب الحزب الوطني الحاكم أكثر من غيره من الأحزاب الأخرى. بما فيها من أحزاب محجوبة عن الشريعة بدعوى أنها أحزاب دينية مثل جماعة الإخوان المسلمين, على أساس أن الدستور المصري يمنع قيام الأحزاب على أسس دينية أو طائفية أو طبقية.

وتحاول جماعة الإخوان المسلمين الحصول على المشروعية القانونية من خلال برنامج سياسي يجعل الحضارة الإسلامية -وليس الدين الإسلامي- هو مرجعيتها, ومن المعروف أن الإخوان المسلمين هم أكبر حركة سياسية في مصر على الإطلاق, بل تكاد تكون هي القوة السياسية الرئيسية في الشارع المصري, فالحزب الوطني الحاكم يحظى بالنفوذ من خلال علاقته بالنظام السياسي الحاكم في مصر وليس العكس, والمفروض أن الحكومة المصرية تستمد وجودها من استنادها إلى الحزب الوطني, ولكن الواقع أن الحزب الوطني هو الذي يستمدّ نفوذه من الحكومة, وإذا تخلى الرئيس وجهاز الحكم عن الحزب الوطني مثلا, لتلاشى في لحظات. ومن ثم فإن الادعاء بأن الإخوان المسلمين هي الحركة السياسية الرئيسية في الشارع المصري أمر صحيح تمامًا, وليس مجرد قول مرسل لا دليل عليه.

إن مسألة السياسة والدين في الواقع المصري تثور من حين إلى حين.

ولكن المراقب المحايد يشهد مثلًا أن علماء الأزهر الرسميين في مصر -وهم يمثلو مؤسسة دينية- يؤيدون عادة الرئيس المصري في كل خطواته. بل ويصدرون الفتاوى بضرورة انتخابه -مثلا- في كل مرة يترشح فيها لتجديد رئاسته, وكذلك الفتوى بأن الامتناع عن الذهاب إلى الانتخابات يعدّ إثمًا غير مقبول من الناحية الإسلامية, وهذا يعني أن الحزب الحاكم يستغلّ الدين في السياسة وهو يحرم ذلك على غيره من الأحزاب والقوى السياسية, ولكن المشكلة بالنسبة لعلماء الأزهر , أو لِنَقُل المؤسسة الدينية الإسلامية ليست جادةً ولا تشكل معضلةً, فالوجدان الإسلامي المصري من ناحية والشريعة الإسلامية من الناحية الأخرى لا تحتّم ولا تفرض طاعةَ علماء الدين طاعةً عمياء, بل يمكن مخالفة آراء هؤلاء دون الشعور بالإثم, وقولهم وفتواهم هي مجرد اجتهادات قابلة للخطأ والثواب. ويمكن للمسلم البحث عن الفتوى من علماء آخرين. أو حتى الاجتهاد بنفسه للحصول على الحكم الصحيح إذا كان يملك أدوات الاجتهاد.

أما بالنسبة للمسيحيين, فإن المشكلة جادة جدًّا, وهي معضلة بكل المقاييس, لأن طاعة البابا فريضة دينية مسيحية معروفة, ومخالفته نوع من الخروج على الدين, ومن ثم فإن إبداء البابا أو المؤسسة الكنسية المسيحية الأرثوذكسية آراء سياسية يخلق أزمة حقيقية على أكثر من مستوى. المستوى الأول أن تراث الكنيسة المصرية يمنع تدخل المؤسسة الكنسية "الإكليروس" من التدخل في الشأن السياسي العام والخاص, بل وكل شأن دنيوي, ويقصر نشاطهم على الجانب الديني أو الروحي فقط, ومن ناحية ثانية فإن إبداء البابا أو الإكليروس المسيحي لرأي سياسي يلزم كل المسيحيين التابعين للكنيسة بطاعة هذا الرأي وتنفيذه, الأمر الذي يحوّل الكنيسة والطائفة إلى حزبٍ سياسي بقيادة البابا, ويقسم المجتمع إلى حزبين رئيسيين. حزب مسيحي بقيادة البابا, وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية, على أساس أن شيخ

الأزهر ليست له سلطة سياسية, وهكذا فإن قيام البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية وراعي الكنيسة المصرية, بإصدار تصريحات تؤيد ترشيح السيد جمال مبارك لرئاسة الجمهورية قد أثار حفيظة قوى المجتمع المدني في مصر, بما فيهم من مسيحيين أرثوذوكس تابعين للبابا نفسه والكنيسة نفسها, وقد أصدر عدد من المسيحيين الأرثوذوكس بيانًا رفضوا فيه تصريحات البابا, وطالبوا بتوقف الكنيسة عن الدخول في السياسة, وأن تدخل البابا في القضايا السياسية يعدّ افتئاتًا على الحرية الشخصية للمسيحيين ويختزل الموقف القبطي ككلّ, وأن من المفروض أن يمتنع البابا والمجمع المقدس عن الخوض في السياسة.

ما بعد البابا شنودة ..!

يتصاعد الحديث في الحقبة الأخيرة حول صحة البابا شنودة. وهل اقترب من النهاية؟

بديهي أن الأعمار بيد الله تعالى, ولكن القدر المتيقن منه هنا هو أن هناك تدهورا في قدرات البابا شنودة الصحية. وان هذا يؤثر على قدرته على الإمساك بكل خيوط المسئولية داخل الكنيسة المصرية. وهو أمر جديد على الكنيسة في ظل البابا شنودة. فقد اعتاد الرجل أن يمسك بكل خيوط الأمور, واستطاع أن يحقق كاريزما قبطية متميزة وأن يفرض نفسه على الشأن القبطي المصري داخل الكنيسة وخارجها..

ومن المعروف أن منصب البابا يظل مرتبطا بالشخص الذي تم اختياره حتى يموت ولا يمكن تغييره بقرار سياسي أو كنسي طالما ظل مرتبطاً بالكرسي. وحتى الرئيس السادات عندما أراد الإطاحة بالبابا شنودة عام ١٩٨١ في إطار ما يسمى بقرارات سبتمبر ١٩٨١ لم يجد طريقه الى ذلك إلا شلحه عن كرسي البابوية فقط وليس عزله وتعيين كاهن آخر مكانه. على أي حال: فإنّ البابا شنودة شخصية قوية يتمتع بكاريزما كبيرة وقد ظل بطريركا للكنيسة المصرية «بطريرك الكرازة المرقسية» أي كنيسة القديس مرقص, الأرثوذكسية التى تضم المسيحيين الأرثوذكس الشرقيين خاصة فى مصر وإفريقيا وبعض بلاد المهجر. منذ اعتلائه المنصب عام ١٩٧١ خلفا للبابا كيرلس السادس. والبابا شنودة هو البطريرك رقم ١١٧ فى تاريخ الكنيسة المصرية. ولا شك أن فترة رئاسته للكنيسة شهدت العديد من التطورات الإيجابية والسلبية.

إلا أن السمة الرئيسية لتلك الفترة كانت الارتباط القوى بشخصية البابا. وأنه استطاع أن يمسك بكل الخيوط. ويربط الكنيسة بشخصه بصورة واضحة. ولا شك أن فترة رئاسة البابا شنودة للكنيسة اختلفت اختلافاً نوعياً عن الفترة السابقة فترة البابا كيرلس.

البابا المختلف ..

ويرجع هذا الاختلاف إلى عاملين أساسيين هما: شخصية البابا شنودة القوية. واختلاف الظرف السياسي والاجتماعي المصري والعربي والدولي في فترة حكم البابا شنودة. فقد شهدت تلك الفترة تطوراً داخلياً مصريا. باتجاه الانفتاح الاقتصادي ثم التحالف المصري الأمريكي. وتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٨ والصدام مع الدول العربية. ثم نهاية عصر السادات وصعود الرئيس مبارك للسلطة. ثم تتابع انفراط الصمود العربي باتجاه التطبيع السري أو العلني مع الكيان الصهيوني. وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق. وانفراد أمريكا بالهيمنة على العالم.

وترجمة ذلك بالنسبة للأرثوذكس فى مصر هو تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وضعف قبضة الدولة وخاصة في المجال الفكري ومن ثم أصبحت هناك أفكار تعادى سياسة الدولة أو لا ترتبط بها. ومن ثم وجود ولاءات دينية أو طائفية عابرة للدولة. وكذا تقلص مساحة الطبقة الوسطى المصرية. ووجود عامل خارجي يمكن له أن يلعب على الوتر الطائفي. أو يمكن للقوى الطائفية أن تستفيد به فى تعظيم قيمتها ومكاسبها داخليا ويمكن أن نقول إن هناك عدداً من التميزات ارتبطت بالبابا شنودة وفترة رئاسته للكنيسة على النحو التالي:

- زيادة ارتباط المسيحيين الأرثوذكس بالكنيسة.

لغياب أو ضعف الدور السياسي للدولة. أو لشخصية البابا

نفسه أو لوجود ظروف دولية تدفع في هذا الاتجاه
- ظهور أحداث فتنة طائفية متكررة. بل يمكن أن نقول إن الفتنة الطائفية تحولت من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية.
- تدخل البابا شنودة شخصيا في الشأن السياسي العام والخاص. بمعنى أن البابا خالف تقاليد الكنيسة المصرية التاريخية والتي تميز بها بصورة خاصة البابا كيرلس في عدم التدخل في السياسة. والاهتمام فقط بالشأن الروحي المسيحي الأرثوذكسي. وكان لذلك آثار كبيرة على الشأن المصري حيث أصبح المراقبون ينظرون إلى الكنيسة كحزب سياسي يضم كل الأرثوذكس بقيادة البابا شنودة.
- زيادة نفوذ ما يسمى بأقباط المهجر. نظراً لاتساع أهمية الإعلام والتداخل الدولي وكون العالم أصبح قرية إلكترونية صغيرة وكذا نظرا للنفوذ المالي لهؤلاء. وأيضاً لتلقيهم الدعم المباشر وغير المباشر من المنظمات أمريكية وأوروبية أحيانا صهيونية.
وهكذا فنحن أمام شخصية قوية. حكمت الكنيسة لمدة طويلة -حتى الآن ٣٨ عاماً- أحدثت تغييرات قوية في البنيان الكنسي التقليدي. وشهدت تغييرات درامية على الصعيد المصري والعربي والعالمي.
ومن ثم فان غياب مثل هذه الشخصية سوف يكون له تأثير كبير على الواقع الكنسي المصري وربما الواقع الاجتماعي والسياسي المصري. وبديهي أن الشخصيات القوية عندما تحكم مؤسسات معينة لمدة طويلة.
فان غيابها يحدث نوعا من الهزة وأحياناً التفكيك في تلك المؤسسة. وهذه حقيقة يعترف بها علم الاجتماع السياسي. ولكن لكل حقيقة بالطبع استثناءات.

وعلى كل حال فان من المتوقع حدوث هزة كبيرة في الكنيسة المصرية بغياب البابا شنودة. لانه من الصعب أولا أن يخلف البابا شخصية قوية

قادرة على فرض طاعتها السرية والعلنية على كل أتباع الكنيسة مثل البابا شنودة. وثانيا لأن هناك قوى وتيارات وأحوالا استجدت وكلها تتربص بتلك اللحظة للامساك بأكبر قدر من خيوط الأمور ومن ثم الاستفادة بها.

التطلع إلي قيادة الكنيسة

يبلغ المسيحيون المصريون عموما حوالي ٦٪ من سكان مصر وفقا للإحصاءات الرسمية. ولكن هناك من يقول أن النسبة اقل من ذلك. آخرون يقولون ـ خاصة داخل أوساط الكنيسة- - أن النسبة تبلغ ١٠٪ ولكن على كل حال فان النظرة العلمية تقول إن النسبة الرسمية المعلنة من أجهزة الإحصاء المصرية صحيحة إلى حد كبير. لان التعدادات السابقة حتى في عصر الاحتلال الإنجليزي كانت تقترب من ذلك. وبديهي أن النسبة تقل باطراد لأسباب الهجرة. وأسباب تتصل بارتفاع سن الزواج عند المسيحيين وعدم وجود تعدد زوجات.. الخ. ويبلغ الأرثوذكس من مجموع المسيحيين النسبة الأكبر «حوالي ٩٠٪ من المسيحيين المصريين" وتبلغ عدد الكنائس فى مصر ١٦٨٣ كنيسة رسمية بالإضافة إلى ٧١٧ كنيسة جارى حصولها على التراخيص أي أن العدد الكلى حوالي ٢٤٠٠ كنيسة.

ووفقا لتقاليد الكنيسة المصرية فان انتخاب البابا يكون عن طريق القانون الصادر عام ١٩٧٥ والذي تم على أساسه انتخاب البابوين الأخيرين "كيرلس ـ شنودة" وتنص لائحة ذلك القانون على أن يصوت على المرشحين للمنصب أعضاء المجمع المقدس المكون من الأساقفة في الداخل والمهجر.

وكذا وجهاء الأقباط في كل مدينة تقع فيها مطرانية. ويقدر البعض عدد من لهم حق التصويت على البابا حاليا بحوالي

٢٠٠٠ شخص.
ويتم اختيار أعلى ثلاثة من المرشحين حصولاً على الأصوات. ثم يكتب اسمهم في أوراق ثم توضع في صندوق صغير. في غرفة مظلمة. ثم يقوم أحد الأطفال بسحب ورقة واحدة من الصندوق. ومن يخرج اسمه في هذه الورقة يكون هو البابا. ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بترسيمه بابا للكنيسة. ولا يحق له عزله بعد ذلك.
ويمكننا أن نرصد ثلاثة اتجاهات تتصارع للفوز بمنصب البابوية وبديهي أن هناك تداخلات وتقاطعات داخل هذه الاتجاهات وبعيدا عن الخوض في أسماء من يمثلون تلك الاتجاهات أو من سيقع عليه الاختيار داخل كل اتجاه لدفعه للترشيح لمنصب البابوية. فان تلك الاتجاهات تتمثل في:
مرشح مجموعة البابا نفسه. وبديهي أن تلك المجموعة تمتلك الكثير من الصلاحيات والأصوات بحكم سيطرتها على الكرسي لمدة طويلة.
وهناك اتجاه يتمثل في التيار المنفتح على أمريكا والمهجر.
وهذا يتمتع بنفوذ كبير أيضا نظراً للدعم
المالي والسياسي الذي يتلقاه من المهجر.
وهذا الاتجاه سيدفع الكنيسة بالطبع في اتجاه العولمة والامركة وعدم معارضة إسرائيل. وهو اتجاه خطير بالطبع ولكنه حتى الآن لا يملك فرصة للنجاح اللهم إلا إذا تم ضخ أموال وإحداث نوع من الاختراق لأصحاب الأصوات التي من حقها التصويت على المرشحين.
وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة عودة الكنيسة إلى سابق عهدها في الاقتصار على الأمور الروحية وعدم ممارسة السياسة. وان سلوك البابا شنودة السياسي قاد الكنيسة والمسيحيين الأرثوذكس الى مجموعة من الأزمات بلا داع ولا ضرورة. وان من الخطر المراهنة على المشروع الأمريكي بل يجب الانحياز الى المشروع الوطني والانفتاح على القوى السياسية المصرية ـ حكومة ومعارضة ـ وهذا الاتجاه بالطبع يحظى برضا المؤسسات السيادية المصرية.

وهذه بلا شك لا تملك أصواتاً داخل المجمع الانتخابي الأرثوذكسي. ولكنها تملك نفوذاً غير منظور يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العملية الانتخابية. ويمكننا آن نتوقع صراعا ساخنا. علنيا ومستترا بين تلك التيارات والاتجاهات. وبين اتجاهات أخري قد تبرز لإحداث نوع من التوازن أو حدوث انشقاقات أو تغير ضيعه المعركة من معركة بين اتجاهات سياسية وفكرية إلى اختلاف تمثل جهات أو مناطق أو أجيالا داخل الكنيسة. وعلى نتيجة ذلك الصراع سوف تتحدد الكثير من الأمور والقضايا. وسوف يكون لها تأثير كبير على مستقبل الكنيسة المصرية. وعلى شكل الحياة السياسية في مصر لفترة غير قصيرة قادمة.

تغيرات استراتيجية في الكنيسة!

ماذا حدث للكنيسة المصرية؟ وهل هذا الذي حدث هو نوع من التغير التكتيكي أمْ أنه تغير استراتيجي يضرب عميقاً في بنية وتركيب وتقاليد وتراث الكنيسة بل وعقائدها الدينية أيضاً؟ وهل الشأن الكنسي المصري هو شأن مسيحي خالص. أم أنه جزء من التاريخ الوطني المصري ومن ثم العربي. بلْ والإسلامي. بمعنى أنه من حق المسلم أيضاً -على قدم المساواة مع المسيحي المصري والعربي- أن يهتم بشئون الكنيسة. باعتبارها كنيسته و باعتبارها جزأً من التركيب الحضاري والثقافي والتاريخي والوطني المصري والعربي؟

وفي الحقيقة فإن الاقتراب من هذه الأسئلة الجوهرية يقتضي في البدء فهم تقاليد الكنيسة المصرية و تراثها بل وعقائدها أيضاً.

دخلت المسيحية إلى مصر مبكراً جداً. على يد القديس مرقص أحد حواريي المسيح عليه السلام. وقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الروماني في ذلك الوقت .خصوصاً في فترة حكم «ديسيوس» و«فاليريان» و«ديوكليتان» في القرن الثالث الميلادي وبداية القرن الرابع . وحينما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور «قسطنطين» فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى. وذلك أن الإمبراطورية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية وإخضاعها لأوامر الإمبراطور. إلا أن الأب «أثناسيوس» رفض ذلك. وتمسك بعقائد الكنيسة المصرية التقليدية في عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني «قسطانطيوس» قائلاً: «لا تقحم

نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس. لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي» وكانت النتيجة أن تعرض الأب «أثناسيوس» للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التي وضعت جائزة لمن يأتي برأس «أثناسيوس» واستمر البطريرك «أثناسيوس» مطارداً لمدة عشرين عاماً كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون وفي عام ٤٥١ أكدت الكنيسة المصرية استقلالها العقائدي.

حيث رفض الأنبا «ديوسكورس» مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ووقف الشعب المسيحي المصري معه. وقام الرومان بخلع «ديوسكورس» وفرضوا بطريرك جديدا ألا أن الشعب المصري المسيحي رفض ذلك ومنع الناس البطريرك الجديد من دخول الكنيسة المصرية وهتفوا «ارجع يا محروم» وقام جنود الإمبراطورية بإدخاله بالقوة وأحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة. وشهدت تلك الفترة أسوأ فترات الاضطهاد الروماني ضد المسيحيين المصريين. وسقط الكثير من الشهداء. وعرف هذا العصر بعصر الشهداء وهو من أهم عصور ورموز الكنيسة المصرية وعاش الرهبان الأرثوذكس المصريين في سراديب تحت الأرض واستمروا في معارضة الاندماج في الكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة.

وفي عهد الإمبراطور الروماني «هرقل» حاول هذا الإمبراطور أن يستثمر النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس وأن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة فشلت رغم دمويتها ووحشيتها.

وهكذا دشّنت الكنيسة المصرية بالدم وبالدموع استقلالها العقائدي عن الكنيسة الرومانية واستقلالها العقائدي عموماً. كما دشّنت رفضها المطلق للخلط بين السلطتين الدينية والزمنية وفي عهد

البطريرك القبطي «بنيامين» جاء الفتح الإسلامي إلى مصر ورحب به المسيحيون للخلاص من الاضطهاد الروماني وللثقة في عدل وسماحة الإسلام وأعطى الفاتحون المسلمون عهداً بالسلامة والأمان للبطريرك «بنيامين «الذي كان مختفياً من الاضطهاد الروماني. واستقبل عمرو بن العاص البطريرك «بنيامين» وأكرمه وقال له «جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم» وظلت العلاقة ودية بين المسلمين والمسيحيين في عمومها على قاعدة عدم التدخل في الشئون الكنسية من ناحية الحكام المسلمين. وعدم تدخل الكنيسة في السياسة من ناحية البطاركة وهو ما يتفق مع العقائد والتقاليد الكنسية المصرية.

وعندما ظهر الصليبيون في المنطقة منذ عام ١٠٩٥م فإن المسيحيين المصريين لم يظهروا أي قدر من التعاطف معهم. وأصدر القادة الصليبيون قراراً بمنع المسيحيين الأرثوذكس المصريين من الحج إلى بيت المقدس بدعوى أنهم ملحدون- وليم سليمان قلادة الإسلام والمسيحية على أرض مصر.

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠ طفل أرثوذكسي مصري سنة ١٢١٩م أثناء الحملة الصليبية الخامسة. وتم تعميدهم وفقاً للعقائد الكاثوليكية _ نفس المرجع السابق. وقام الملك لويس التاسع ملك فرنسا بفرض بطريرك كاثوليكي على مدينة دمياط عندما أحتلها

لم تتوقف محاولات تغيير عقائد الكنيسة المصرية وتقاليدها. ولم تتوقف عملية التمسك بتلك العقائد التي أصبحت علماً على الكنيسة المصرية. في سنة ١٧٦٩م بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك المصري «يؤانس الثامن عشر» إلى الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك المصري رفض ذلك وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها. وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف و السخرية – كامل صالح نخلة سلسلة تاريخ الباباوات. ومع

ظهور الاستعمار لم تتوقف تلك المحاولات عن طريق حملات التبشير التي استهدفت تغيير مذهب المسيحيين المصريين قبل أن تستهدف تنصير المسلمين. وتصدت الكنيسة المصرية لتلك الحملات كما شارك المسيحيون المصريون إخوانهم المسلمين في التصدي للتغريب والنضال ضد الاستعمار –د/ وليم سليمان قلادة – الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية_. وعندما ظهر ما يسمى مجلس الكنائس العالمي. رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزء من المخطط الأمريكي .إلا أن ذلك تغير فيما بعد على يد البابا شنودة.

نلاحظ من ذلك السرد التاريخي أن:-

-الكنيسة المصرية ترفض الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

-أن عقائد الكنيسة المصرية مختلفة عن عقائد الكنيسة الغربية.

-أن المسيحيين المصريين تعرضوا لاضطهاد ثم محاولات التذويب ولكنهم تمسكوا بتقاليدهم.

-بديهي أن هناك خط هامشي في المسيحيين المصريين –تعاون مع الأجانب– ولكن ذلك كان مرفوضاً من الكنيسة وهو على كل حال موجود أيضاً لدى المسلمين وبالتالي فليس له دلالة.

تغيرات استراتيجية

في الفترة الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية خطيرة في بنية وتركيب الكنيسة المصرية ويمكننا أن ندخل العديد من العوامل في أسباب هذا الأمر منها صعود نجم الولايات المتحدة وإسرائيل ومحاولة الولايات المتحدة استخدام ورقة الأقليات كنوع من التحالف الشمالي في مصر. ومنها زيادة نفوذ المسيحيين المصريين المهاجرين "أقباط المهجر"

واختراقهم من قبل أجهزة استخبارات غربية . انسداد أفق التعبير الديمقراطي في مصر. ولكن السبب الرئيسي في رأينا يرجع إلى محاولة الكنيسة الاضطلاع بدور سياسي - حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ قضائية- وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين . والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب. ونحن طبعاً لا نرفض أن يطالب المسيحيون المصريون بما يشاءون ولكن ليس باستخدام الكنيسة وقيادتها ولكن عن طريق المجتمع المدني.

-المجالس الملية مثلاً- لأن معنى أن يصبح البطريرك قائداً سياسياً وهو مطاع دينياً بالطبع ومخالفته نوع من الإثم على عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي يمكن لأي مسلم مخالفته دون أن يكون ذلك وقوعاً في الإثم. معنى ذلك أن ينقسم المجتمع إلى حزبين كبيرين حزب مسيحي بقيادة البطريرك وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية.

وفي الحقيقة فإن هذا السلوك الذي ظهر في أكثر من حادثة منذ حادثة الخانكة الأولى عام ١٩٧٢ وانتهاء بالحوادث الأخيرة. وكانت محكمة القضاء الإداري في مصر. وتقرير هيئة مفوضي الدولة قد أشارت إلى هذا السلوك في حكمها الصادر في القضية رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية. هذا السلوك يكرس الطائفية ويكرس الاستقطاب في المجتمع. ولا يعني هذا أن الطائفية والاستقطاب لا تستند إلى أسباب أخرى ولكن دور قيادة الكنيسة هنا دور محوري. كان من الممكن مثلاً أن تصدر الكنيسة المصرية قرار حرمان بحق ما يسمونه بأقباط المهجر وهذا كان سيقضي على فتنة هؤلاء في مهدها. وأن تظل الكنيسة مقتصرة على الأمورالروحيةوأن تترك الأمور لسياسية والمهنية وبناء الكنائس .. الخ لمؤسسات المجتمع المدني.

-على كل حال فإن هذا السلوك في رأي عدد من الرموز المسيحية المصرية .كالأستاذ جمال أسعد والدكتور رفيق حبيب وغيرهما فيه

خروج على التقاليد الكنسية وفيه خطورة على مصالح المسيحيين المصريين. لأن المراهنة هنا على العامل الخارجي أمر غير مضمون كما أنه غير مبرر أخلاقياً.

ولأن ما يحدث الآن وما حدث في الثلاثين عاماً الأخيرة أمراً استراتيجياً يمس بنية الكنيسة المصرية والعقيدة الأرثوذكسية المصرية ،ويمس سلامة العلاقة بين أطراف المجتمع. ويمس الأمن القومي المصري والعربي. فإن الأمر يستدعي قدراً هائلاً من الاضطلاع بالمسئولية والصراحة والمكاشفة . ويستدعي حواراً واسعاً ليس بين المسلمين والمسيحيين. أو الدولة والكنيسة. ولكن داخل إطار الجماعة المسيحية ذاتها لأن التاريخ يقول أن من يراهن على العامل الخارجي هو أول من يدفع الثمن وآخر من يستفيد.

ظاهرة "الفتنة الطائفية"!

تميزت العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر -طوال التاريخ- ما عدا الثلاثين عاماً الأخيرة. بأنها علاقة متينة وقوية وسوية حتى وصل الأمر إلى حد القول بأن المسيحيين في مصر. وخاصة الأرثوذكس منهم ليسوا أقلية. بل جزأ لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري والعربي والإسلامي.
وكان ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل البنيوية منها:
-التسامح الإسلامي المعروف. وسماح الإسلام لغير المسلمين بالمشاركة في البناء الثقافي والحضاري. وقد ساهم المسيحيون المصريون في ذلك البناء بقوة. وبرز منهم العديد من الرموز. مثل خليل اليازجي الذي دافع عن اللغة العربية في وجه الذين يهاجمونها أو يدعون إلى اللغة العامية مثل صحيفة المقتطف. عام١٨٨١.
-أن الإسلام حين دخل مصر حرر المسيحيين من الاضطهاد الروماني وكان لذلك أثره بالإضافة إلى عوامل أخرى في قبول المصريين مسلمين ومسيحيين للغة العربية . التي أصبحت الوعاء الثقافي للجميع ولا شك أن هذا صنع نوع من التصور والوعي والتفكير المشترك.
-أن تراث الكنيسة المصرية ومن خلال صراع طويل سقط فيه العديد من الشهداء المسيحيين ارتبط بفصل ما هو زمني بما هو روحي ومن ثم أصبحت الكنيسة ممثلاً للمسيحيين في الجوانب الروحية فقط وهكذا كان من الطبيعي أن يشارك المسيحيون مثل المسلمين في العمل العام سلباً وإيجاباً بمعنى أن منهم من وقف مع الحركة الوطنية المصرية والعروبة والإسلام الحضاري ومنهم من وقف مع الانعزالية والاستعمار

.. الخ مثلهم مثل ما حدث بين المسلمين الأمر الذي جعل الموضوع خارج إطار الطائفية أصلاً.

-أن الكنيسة المصرية وقفت ضد عمليات التبشير والتذويب الأوروبي. بل إن البابا كيرلس اشترى مطبعة ليواجه بها منشورات التبشير الذي رآه خطراً على الأرثوذكسية المصرية قبل أن يكون خطراً على الإسلام. كما وقف بطريرك الأقباط مثل مشايخ الإسلام وحاخام اليهود مع الثورة العُرابية عام ١٨٨٢ في صراعها مع الخديوي توفيق .

ولكن الأمور تغيرت فيما بعد وخاصة منذ عام ١٩٧٢.

وبدأت أحداث الفتنة الطائفية تتكرر بدءاً من حادث الخانكة عام ١٩٧٢ وحادث الزاوية الحمراء ١٩٨١ ثم أحداث قبل ذلك وبعده انتهت بحادث الإسكندرية ٢٠٠٦ الذي قام فيه أحد المسلمين هو محمود صلاح الدين. بمهاجمة ثلاث كنائس الواحدة تلو الأخرى مما أدى إلى مصرع شخص واحد وجرح ٦ آخرين وقد ثبت أن هذا الشخص مختل عقلياً. وكان قد تم علاجه من هذا الخلل العقلي عدة مرات أثبتتها دفاتر المستشفيات التي تم تحويله إليها ومنها المستشفى العسكري الرسمي في المعادي. بل إنه هو نفسه كان قد هاجم في العام الماضي "أبريل ٢٠٠٥" كنيسة الحضرة. ولم تحدث خسائر. وتوسطت الكنيسة ذاتها في حفظ التحقيق معه لأنه كان معروفاً في المنطقة – المتهم ينتمي إلى منطقة الحضرة بالإسكندرية – وهي نفس منطقة الكنيسة ومعروف جيداً للمسلمين والمسيحيين هناك. بل ومعروف أنه مصاب بخلل عقلي . وهكذا فإن المسألة كان يمكن أن تمر بهدوء لولا وجود مناخ طائفي واحتقان موجود أصلاً بين الطرفين . المهم أن المسألة تطورت باتجاه التصعيد.

حيث تجمع المسيحيون في تلك الكنيسة وبدءوا يهتفون ضد المسلمين. وضد الحكومة المصرية. وصدرت بيانات عن الكنيسة تزعم وجود مؤامرة لعبت الحكومة والأجهزة الأمنية دوراً فيها. وتم التقاف الحدث وتصعيده إقليمياً وعالمياً لإثبات وجود اضطهاد يمارس ضد المسيحيين المصريين .

وقام المتظاهرون المسيحيون بالاعتداء على عدد من المسلمين وقتلوا أحد المسلمين. وتم جرح عدد آخر من المسلمين ورجال الأمن. ورد المسلمون بالمثل. وفي النهاية نجحت جهود علماء الإسلام والقيادات السياسية وبعض المسيحيين في تهدئة الأوضاع وقامت مظاهرة من الطرفين تحمل شعار الهلال مع الصليب ثم بدأت نفس النغمة المتكررة. فالذي حدث لم يخرس الوحدة الوطنية. وأن مصر بخير. وأنه لا داعي للقلق من تصرفات قلة متشددة هنا أو هناك.

وفي الحقيقة فإن الحوادث تتكرر. ونكاد نقول أنه منذ عام ١٩٧٢ حدثت مئات الحوادث الطائفية المعلنة وغير المعلنة. الكبيرة والصغيرة. وفي كل مرة تتم معالجة المسألة بنفس الطريقة على طريقة دفن الرؤوس في الرمال دون البحث عن الأسباب البنيوية الكامنة. ومحاولة علاجها جذرياً بهدوء وببطء وعلى وقت كاف. وليس إغلاق الجراح على ما فيها من صديد.

هناك ما يمكن أن نسميه بالمسألة القبطية نشأت منذ السبعينات . لأسباب سوف نناقشها فيما بعد. هذه المسألة تدور حول حق بناء الكنائس. نسبة التمثيل في الأجهزة الحكومية. عدم التمييز بين الأقباط والمسلمين في الوظائف .. الخ. وبديهي أن هناك طلبات معقولة وأخرى غير معقولة . فالمسيحيون في مصر يبلغون ٦ ٪ حسب الإحصائيات الرسمية .. تراوحت تلك النسبة بين ٥,٨ ، ٦,٢ ٪ منذ الإحصاءات التي تمت أيام الاحتلال الإنجليزي وحتى آخر إحصاء الأمر الذي يقطع بعدم القدرة على التشكيك في تلك النسبة ولكن المشكلة أن هؤلاء يتحدثون عن ٢٠ ٪ من السكان ومن ثم حين يقارنون تلك النسبة المزعومة مع وجودهم في الوظائف العليا مثلاً يبدو أن هناك خللاً المهم أن الحكومة المصرية استجابت لطلب بناء الكنائس وجعلته من سلطة المحافظين ومديري الأمن وليس رئيسّ الجمهورية كما كان من قبل. مع العلم أن عدد الكنائس بالنسبة لعدد المسيحيين في مصر يزيد عن عدد المساجد

بالنسبة لعدد المسلمين في مصر. وكذا فإن الحديث عن تمثيل نسبي في الوزارات والبرلمان وغيرها هو نوع من تكريس الطائفية. ولا يمكن تحقيقه إلا بالانتخابات وبديهي أن هذه لن تأتي بمسيحيين بسهولة. ومن ثم فإن الديمقراطية لا تتفق مع مسألة التمثيل النسبي لهم!

أياً كان الأمر. فإن مثل هذه المشاكل يمكن مناقشتها في الأوساط المدنية. عن طريق الأحزاب مثلاً. ويشارك فيها الجميع. ولكن أن تكون مطالب مرفوعة من الكنيسة. التي طاعتها واجبة بالنسبة للمسيحيين على عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي لا تلزم طاعته المسلمين يحول البلد عملياً إلى حزبين كبيرين. حزب مسيحي أرثوذكسي بقيادة البطريك وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية . ولعل هذا في حد ذاته أحد الأسباب البنيوية في ظهور المسألة الطائفية في مصر .

وفي الحقيقة فإن ممارسة البطريرك للسياسة يخالف عقائد الكنيسة ويوقعها في حرج ويخالف التراث القبطي المصري التقليدي..وهو ما لم يُعرف في تاريخنا إلا بعد صعود البابا شنودة لسدة البطريركية عام ١٩٧١ والأكثر خطورة في هذا الصدد أن البابا الحالي قبل الانخراط في مجلس الكنائس العالمي . الذي وصفه مفكرون أقباط مثل وليم سليمان قلادة وكتاب مسلمين مثل محمد حسنين هيكل بأنها صنيعة المخابرات الأمريكية. وكان الباب كيرلس السادس -البابا السابق- قد رفض دخول هذا المجلس عند إنشائه وهذا بالطبع يدفع في اتجاه استغلال الولايات المتحدة للمسألة القبطية في مصر. ومحاولة زرع عوامل طائفية في البنية المصرية. وقد تحركت أجهزة أمريكية وبعثات تبشير في هذا الصدد. كما تم الضغط أكثر من مرة على الحكومة المصرية عن طريق الأمريكان في هذا الصدد. الأمر الذي أشعر المسلمين المصريين. بل والمصريين جميعاً. بأن هناك من يريد استغلال المسألة. وانتظر هؤلاء أن تتخذ الكنيسة المصرية موقفاً حازماً من ذلك فلم يجدوا هذا الموقف. الأمر الذي تم ترجمته في الشعور المصري العام بأن هناك استقواء من

الجانب المسيحي المصري بالأمريكان. وقد لفت الأستاذ جمال أسعد وهو مسيحي أرثوذكسي مصري نظر الكنيسة عدة مرات وندد بهذا الشعور بالاستقواء. ولكن الرد كان من الكنيسة وعدد كبير من الرموز المسيحية بالهجوم على جمال أسعد. بل والتشكيك في مسيحيته التي يعتز بها -كما يردد دائماً- في الإطار نفسه نجد أن هناك جماعات مسيحية مصرية في المهجر.

تدعي أن مصر محتلة من العرب، وأنه ينبغي إخراج المحتلين العرب من مصر. وتعقد هذه الجماعات مؤتمرات تقول فيها ذلك علناً بدعم معروف ومكشوف من منظمات يهودية وصهيونية وأمريكية وكنسية غربية. ووصل الأمر بهؤلاء إلى حد تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة بدعوى وجود اضطهاد في مصر للمسيحيين. كل هذا بالطبع يترك بصمات من المرارة لدى المصريين عموماً والمسلمين منهم خصوصاً تجاه الكنيسة المصرية. ولا يمكن بالطبع هنا للعقلاء من الطرفين أن يدافعوا عن موقف الكنيسة طالما أنها لم تصدر قرارات حرمان لرموز جماعات المهجر التي تسلك هذا السلوك وبديهي أن شعور المسلمين بوجود استقواء مسيحي بالأجنبي سيجد تعبيرات كثيرة متوقعة وغير متوقعة مثل رد الفعل الذي قام به محمود صلاح رغم أنه مختل عقلياً. لأن هذا الإحساس يزيد الاحتقان الطائفي ليصبح جواً عاماً من الغيظ وعدم الثقة بين الطرفين سيعبر عن نفسه يوماً بطريقة غير سوية إذا لم يتم علاجه. في نفس الإطار فإن معالجة الحكومة للمسألة كانت شديدة القصور. فإذا حدث اعتداء على مسيحي مثلاً قامت الحكومة تحت الضغط الأمريكي.

أو لمنع وجود هذا الضغط بالتحيز لصالح المسيحي. وهذا يخلق وجداناً طائفياً خطيراً.

وهو في غير صالح المسلمين والمسيحيين في المدى الطويل. وعلى سبيل المثال فإن السيدة (وفاء قسطنطين) مثلاً حين أسلمت وهذا

حقها. اضطرت الحكومة في النهاية إلى تسليمها إلى الكنيسة التي قامت بحبسها داخل أحد الأديرة. مما ترك شعوراً بالمرارة لدى المسلمين. فموضوع حرية العقيدة تتم مخالفته لصالح الكنيسة.

وأن الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة.

لدرجة أن أحد الكتاب العلمانيين علق على الأمر بقوله "إن الحكومة المصرية ليس لها سفارة في دير وادي النطرون"! وهكذا فإنه حين تقع أحداث طائفية ويتم اعتقال مسيحيين ومسلمين. فإن البابا يصوم من أجل إطلاق سراح المسيحيين فيتم الإفراج عنهم وتتردد الحكومة في الإفراج عن المسلمين. وقد وصف أحد الكتاب الإسلاميين ذلك -الدكتور محمد عباس- بقوله إن المسلمين في مصر يعاملون كأقلية.

هذه العوامل السابقة' ورغم كونها تكتيكية بمعنى أنه يمكن تغييرها بقدر من الجهد تصب كلها في تحويل المسألة الطائفية إلى أزمة بنيوية. وبديهي أن هناك أسباباً أخرى أكثر عمقاً منها غياب المشروع الوطني القومي أو الإسلامي بالنسبة للحكومة المصرية. ومن ثم فإن البحث عن الانتماء الديني كان هو البديل الطبيعي والبديهي.

وكذلك وجود أزمة اقتصادية طاحنة جعلت الناس تلوذ بالمسجد أو الكنيسة لأسباب كثيرة. وكذا غياب أو ضعف الأحزاب السياسية وانسداد أفق التغيير الديمقراطي. أو حتى العمل السياسي الآمن المشروع ومن ثم يصبح الملاذ هو المسجد أو الكنيسة.

وأخيراً فإن ظهور العولمة. وما تمخض عنها من محاولة تفتيت الكيانات القومية والوطنية وعدم تصدي الحكومات والأحزاب لذلك جعل من السهولة بمكان اختراق البناء الثقافي للمجتمع وزرعه بالأفكار الطائفية والممارسات الطائفية وكلها عوامل سواء منها الظاهر أو العميق تحتاج إلى وقت وجهد ودأب وعلاج طويل. وإلا فإن

علينا أن نتعامل مع حوادث الفتنة الطائفية كشيء بنيوي في المجتمع وهو أمر شديد الخطورة.

الكنيسة ودعاة الفتنة الطائفية!

من التقاليد المعروفة، والتي كانت تشكل سمة رئيسية من سمات الكنيسة المصرية هي عدم تدخل الكنيسة -والبطريرك- في الأمور الدنيوية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يقتصر دور الكنيسة والبابا على الأمور الروحية . وقد أصبح هذا الأمر أحد أهم ميزات الكنيسة المصرية، لأنها انتزعت هذا التقليد بدماء كثير من الضحايا من رعاياها ورهبانها، ويحتفظ التاريخ القديم للكنيسة أن الأب أثناسيوس أصر على عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني قسطانيوس قائلاً:»لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس.. «. وكانت النتيجة أن تعرض الأب اثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية، التي وضعت جائزة لمن يأتي برأسه، واستمرت تلك المطاردة ٢٠ عاماً .

وهكذا دشّنت الكنيسة المصرية بالدم والضحايا تمسكها بمبدأ الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، واستمرّ هذا المبدأ ساريا لم يجرؤ بطريك أرثوذكسي على تجاوزه؛ ففي عام ١٧٦٩ بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريك المصري "يؤانس الثامن عشر" إلى الاتحاد بين الكنيستين؛ إلا أن البطريرك "يؤانس" رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها، وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف والسخرية، وعندما ظهر ما يسمى بمجلس الكنائس العالمي رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزءًا من المخطط الأمريكي.

إلا أن من الملاحظ أنه في الثلاثين عاماً الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية. فقد بدأ البابا شنودة الذي صعد إلى مقعد البطريرك عام ١٩٧١ بممارسة نوع من الدور السياسي -وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية. وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين. والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب . كما لوحظ أن البابا شنودة قبل الانضمام إلى مجلس الكنائس العالمي . كما أنه بدأ يشارك شخصياً في تأييد هذا المرشح أو ذاك .. فمثلاً شارك البابا شنودة في تأييد الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ وكذا دخلت الكنيسة طرفاً في المفاوضات مع أجهزة الدولة حول عدد من القضايا الاجتماعية. ويلاحظ المراقبون أن بعض الرهبان والقساوسة بدأوا يتحدثون عن مطالب سياسيَة للأقباط داخل الكنائس وخارجها. كما تصاعدت مطالب ما يسمى بأقباط المهجر. وهي مطالب أقل ما يقال عنها إنها مطالب سياسية واقتصادية .. ومن الغريب أن البابا شنودة لم يصدر قرار حرمان بحق أقباط المهجر. وبذلك ينزع عنهم صفتهم الكنسية والمسيحية المصرية. فيقضي على الفتنة في مهدها.

وصحيح أنه لم يوافق علناً على تلك المطالب. إلا أن السكوت قد يعني نوعاً من ممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتلبية المطالب. كما لوحظ أن الكنيسة المصرية بدأت تحتضن مظاهرات ترفع شعارات خطيرة ينظمها شباب أقباط داخل أروقة الكنيسة ذاتها كما حدث في حادثة إسلام زوجة أحد كبار القساوسة "وفاء قسطنطين" وقد اضطرت الحكومة المصرية تحت الضغط أن تقوم بتسليم مواطنة مصرية أعلنت إسلامها رغم مخالفة ذلك للدستور ولمبدأ حرية العقيدة!

على أن المسألة لم تقتصر على ذلك. بل تعدته إلى ما يمكن أن نطلق عليه الدخول في المساحات الحرجة. فقد رصدت الصحافة المصرية إنتاج

شريط سينمائي عليه مسرحية كوميدية تتطاول على المسلمين. وأن ذلك الشريط باركه البابا. وقامت بإنتاجه كنائس رسمية.
الشريط بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر". وتم تقديمه في الكنائس. وفي مقدمته كتب منتجو الفيلم أن الشريط نال بركة صوت قداسة البابا شنودة الثالث. وأن العمل تم تحت رعاية كل من "أبونا أوغسطينوس فؤاد- وأبونا أنطونيوس فهمي" وأن الجهة التي نفذت هذا العمل هي كنيسة الشهيدة العظيمة مار جرجس بالقاهرة. وكنيسة القديس العظيم الأنبا أنطونيوس بمحرم بك بالإسكندرية. وأن الكورال التابع لتلك الكنيسة هو الذي قام بتمثيل وإخراج وإنتاج العرض.
الشريط يتطاول على العقائد الإسلامية. ويسخر من قاعدة الناسخ والمنسوخ. ويصور المسلمين على أنهم ذئاب ... الخ. وبديهي أن هذا لا علاقة له بموضوع الحرية الفنية والفكرية. ولو كان العمل إنتاجاً فردياً أو شخصياً أو حتى إنتاج مؤسسة من خارج الكنيسة لتذرع البعض بذلك. ولكن أن يحمل العمل اسم كنيسة معينة ويباركه البابا شنودة فهذا مصدر الخطر الكبير. ويطرح أكثر من علامة استفهام حول الدوافع والأهداف الحقيقية لهذا العمل!
وبالطبع فإن مثل هذا العمل يجب أن يتصدى له عقلاء المسيحيين قبل المسلمين حتى لا يثير فتنة كبرى. فالمسلمون لن يصبروا طويلاً على التهكم على دينهم. ومن يفعل ذلك فإنما يضر مصر. ويضر المسيحيين قبل أي طرف آخر.
ويرى المراقبون أن الدخول في تلك المساحات الخطيرة يعتمد على عدد من المتغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة وهي:
- صعود نجم الولايات المتحدة. ومحاولتها استخدام ورقة الأقليات في مصر.
- الضعف الذي أظهرته الدولة أكثر من مرة في أكثر من قضية مع الكنيسة.

- الاعتماد على أن الكنيسة أيدت الرئيس مبارك في الانتخابات الأخيرة. ومن ثم فإن لها فضلاً عليه لا يستطيع تجاهله.

ولكنها كما نرى كلها عوامل مؤقتة. ويمكن أن تتغير في أي لحظة. ومن ثم فإن عقلاء المسيحيين دعوا إلى وقف هذا الاستفزاز وناشدوا البابا شنودة التدخل شخصياً لمحاكمة المنتجين لهذا العمل والمروجين له.

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

لم تعرف بلادنا طوال حكم الإسلام أي شكل من أشكال النزاع الطائفي. بل إنه في لحظات وفترات الحكم الاستبدادي كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء. أي أن التجاوزات التي مارسها بعض الحكم المستبدين لم تكن ذات طابع طائفي ـ ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى في هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون.

ولم تشهد بلادنا ما يعرف بالنزاع الطائفي إلا مع ظهور الاستعمار في المنطقة. بل وبتحريض وتخطيط استعماري مباشر.

بل إن بلدًا مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها -ظلت تعيش في وئام طوال الحكم الإسلامي- ولم تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار.

ففي إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التي أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى.

والعجيب هنا أن الذي قام بحماية النصارى في لبنان هو الأمير عبد القادر الجزائري وذلك أثناء تواجده بالمنفي في دمشق. وذلك انطلاقا من مسئوليته الإسلامية. برغم أنه شخصيًا قد عانى وشعبه الجزائري من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين.

ولأن الأمير عبد القادر الجزائري كان زعيما إسلاميًا. فإنه تجاوز ذلك كله

وتصرف بمنطق الإسلام الذي يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين (ولا تزر وازرة وزر أخرى).
(ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).
وفي مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط في إطار التعاون والتآخي بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة. وهي أن الأقباط جزء من النسيج الحضاري والثقافي للأمة الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادئ الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ في علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال (١).
ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفي والفكر الطائفي والنزاع الطائفي. لتحقيق عدة أهداف:
أولا: التشويش على حركة الكفاح الوطني الإسلامي ضد الاستعمار والتي من المفترض أنها تضم الأقباط في إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب. ويجعلها في حالة دفاع عن النفس وفي نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط.
ثانيًا: هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحي بينهما. وبالتالي يقول الأقباط بخدمة مشروعه الاستعماري ثقافيًا وعسكريًا وسياسيًا.
وفي الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعي بالكامل لصالح المشروع الحضاري الاستعماري الغربي كان ولا يزال هدفًا

(١) طارق البشري ـ المسلمون والأقباط مرجع سابق.

استعماريًا ثانيًا.
وصحيح أن الاستعمار يستهدف لاستقطاب مجموعات من الشعب. ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضاري. ولكن يظل هذا الأمر محصورًا في نطاق معين ضاق أم اتسع.. أما محاولة استقطاب كيان اجتماعي كامل مثل الأقباط فهنا مكن الخطر. لأن معنى هذا تمزيق النسيج الوطني تمامًا. وإلحاق أكبر الأذى بالمشروع الحضاري الوطني.
والاستعمار يحاول نفس الشيء مثلاً في قطاع المرأة. أي أن الاستعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة. ولعل هذا ما يجعل قضيتي المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضاري الوطني.
ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجًا حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاستعمار في إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها. ويلتقطون من أحداث التاريخ القريب والبعيد ما يظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم.
وفي الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التي يوردونها تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحداث دبرتها أصابع الاستعمار ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط في إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ١٧٩٨ -١٨٠١. أو أحداث العنف التي وجهت ضد الأقباط في إطار الثورة العرابية. أو عملية اغتيال بطرس غالي ١٩١٠. أو أحداث الاحتكاك في الزاوية الحمراء ١٩٨١. أو أحداث « أبو قرقاص « والمنيا الأخيرة.
وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبي إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي سواء كان مسلمًا أو قبطيًا تركيًا أو مملوكيًا مصريًا أو غير مصري. وأنه لو استثنى الثوار الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكًا

طائفيًا. بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار.
وفي إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثوري ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع. ولكن هذا العنف كان موجهًا لجهاز النهب والنفوذ الأجنبي ـ سواء كان يمارسه مسلم أو قبطي.
بل إن كثيرًا من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم الموالي للخديوي توفيق وبعض أمراء البيت الخديوي تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثوري. وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون في الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطون بالأجانب أو يعملون معهم في الربا ـ ولو استثنى الثوار هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيًا.
أما حادثة اغتيال بطرس غالي فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالي كان من كبار عملاء الاحتلال. بل إنه كان يعمل جاسوسًا في الثورة العرابية لصالح الإنجليز (٢) وهو الذي رأس محكمة دنشواي. كما أنه هو الذي أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وهو الذي وقع اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان. وهو أخيرًا الذي يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى.
وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالي فنفذ إبراهيم الوردني أحد العناصر النشيطة في الحزب الوطني. هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطني وقد أوضح الوردني بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح. وكانت أسبابًا يكفي منها سبب واحد لإعدام بطرس غالي.

---

(٢) د. عصام ضياء الدين ـ الحزب الوطني والكفاح السري ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الورداني وأقر بأن العمل عمل سياسي محض.
وقد ذكرنا ذلك في جزء سابق.
إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة. بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أ والخوف من الاتهام بالتعصب الدين والطائفية. وهو الخوف الذي لو كان موجودًا لعكس بالضرورة تفكيرًا طائفيًا.
أما حوادث مثل مذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢. فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابي وبلنت والرافعي وغيرهم أنها مذبحة دبرها القنصل الإنجليزي مستر كوكسن في الإسكندرية للتمهيد للغزو العسكري الإنجليزي. وإذًا فهي صناعة استعمارية.
وكذلك أحداث ١٩١١.
حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حداثة اغتيال بطرس غالي في الترويج للسلوك الطائفي والفكر الطائفي - وقام بعض عملاء الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي. وهو المؤتمر الذي رفضه البطريرك القبطي وهاجمه عموم الأقباط.
وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر. لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكًا. وأن الكفاح الشعبي المصري لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية.
وكان لا بد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطني وكان من أحط هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية.
أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث « أبو قرقاص » والمنيا ١٩٩٠. فإن د. وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها (٣).
وجريدة (الشعب) قد أشارت إلى وجود مخطط أجنبي لزرع الفتنة

(٣) د .وليم سليمان - الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية.

الطائفية في مصر (٤). وذلك في إطار تعليقها على أحداث « أبو قرقاص » والمنيا ١٩٩٠.

أما البابا شنودة وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية (٥).

أما السادات وجهازه الحكومي فقد اتهم البابا شنودة بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها في زيارته لأمريكا. وكذلك تحريض أقباط المهجر للتظاهر ضد السادات ونشر الإعلانات التي تحرجه في أمريكا إبان زيارته لها (٦).

وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطي بتلك الحوادث المريبة.

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتي تثبت المخطط الاستعماري في مسألة الفتنة الطائفية أنه في عام ١٩٧٢ سرت شائعة قوية جدًا بأن البابا شنودة قد عقد مؤتمرًا سريًا في مارس ١٩٧٢ بالإسكندرية. وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين. وتعقيم الرجال. ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير. وانه نبه على الأطباء المسيحيين بذلك. وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين. وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية في الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة..

وبالطبع أنكر البابا شنودة هذا المنشور في حواره مع الأستاذ أنور محمد

(٤) جريدة (الشعب) ـ محمود بكري ـ ١٨ أبريل سنة ١٩٩٠.

(٥) السادات والبابا ـ أنور محمد.

(٦) خطاب السادات في مايو ١٩٨٠.

في كتاب (السادات والبابا) وبالطبع نحن نصدق البابا شنودة في هذا التكذيب.
ولكن الخطير في المسألة أن البابا شنودة حكى للأستاذ أنور محمد في هذا الصدد أن السيد (ممدوح سالم) وزير الداخلية. والدكتور (عبد القادر حاتم) وزير الإعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور. وأن البابا لم ينف ذلك أو يستبعده.
وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين في مصر بالدوائر الصهيونية

والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتي أكدها وكشفها كل من د. (رءوف عباس) في كتابه (أوراق هنري كوريل) دار سينا للنشر ١٩٨٩. وكذلك الأستاذ طارق البشري (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) دار الشروق.
ولم يجرؤ شيوعي واحد على إنكار هذه الصلات التي كشفها أستاذ جامعي مثل د. (رءوف عباس) ومستشار قانوني في مجلس الدولة مثل الأستاذ (طارق البشري).
إذا وضعنا هذين الأمرين جنبًا إلى جنب ـ لأدركنا أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية. فهذا المنشور الذي روّج له الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية في مصر. ولا شك أنه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظرًا لما تضمنه من استفزاز كبير وأمور خطيرة.
وإذا لاحظنا أن جريدة (الأهالي) دأبت في الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبي قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء ـ أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق السكن وشقهم إلى المناطق أخرى. والتفكير في إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرها من الأكاذيب ـ لكان كل هذا دليلاً واضحًا على أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك

الطائفي في مصر.

كل هذا طبيعي ومفهوم ولكن - في الحقيقة من غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنودة والشيوعيين!! والذي أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة في الأوساط السياسية والصحفية. بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

موقف الكنيسة من الشريعة

تنص المادة الثانية من الدستور المصري على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهذه المادة تشكل نقطة ارتكاز هامة للكثير من التحركات الإسلامية والاجتماعية. وقد استند إليها الكثيرون في الطعن بعدم دستورية عدد من القوانين على أساس مخالفتها للشريعة الإسلامية. وكذا استند إليها الدفاع في الكثير من القضايا المرتبطة بالتيار الإسلامي. على أساس أن ما يطالب به هؤلاء هو نوع من الدعوة لتطبيق الدستور.

وبديهي أن ذلك كان يشكل نوعاً من المضايقة للسلطات المصرية. ولكنها لم تفكر قط في إلغاء تلك المادة أو تخفيفها أو تغييرها. وكانت تلك المادة في أصلها وفقاً لدستور عام ١٩٧١ تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

معركة الألف واللام:

وقام عدد من النواب في برلمان ١٩٧١ – ١٩٧٦ بالمطالبة بإدخال حرفي الألف واللام عليها فيما عرف في ذلك الوقت بمعركة الألف واللام. وكان هؤلاء النواب ممن ينتمون إلى الاتجاه الإسلامي الشعبي العادي دون أن تكون لهم ارتباطات بالجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين. بل إن بعضهم كان ينتمي إلى الحزب الحاكم في ذلك الوقت « الاتحاد الاشتراكي العربي » وبعد ذلك عقب إطلاق حق تكوين المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٥ ثم الأحزاب فيما بعد كان عدد منهم إما مستقلين وإما في الحزب الحاكم «حزب الوسط ثم حزب مصر ثم الحزب الوطني الديمقراطي».

ولعل أبرز الأسماء في ذلك الصدد كان الأستاذ محمود نافع عضو مجلس الشعب عن دائرة ميت غمر. ونقيب المعلمين في محافظة الدقهلية ومعه عدد آخر من النواب مثل الدكتور إسماعيل معتوق والأستاذ عبد الفتاح أبو علي وغيرهم. وقد نجح هؤلاء في الحصول على توقيع ١٢٠ نائباً من برلمان ١٩٧١ – ١٩٧٦ ثم عرض الموضوع على مجلس الشعب فوافق عليه ثم طرحه السادات للاستفتاء العام كنوع من إرضاء الناس وأدخل في نفس الاستفتاء عدد من الموضوعات الأخرى التي أراد تمريرها من خلال وضعها في سلة واحدة مع التعديل الخاص بإضافة الألف واللام.

وقد تم تمرير الموضوع عام ١٩٧٩.

ومنذ ذلك الوقت فإن تلك المادة تعرضت للنقد والهجوم من دوائر مسيحية في المهجر والداخل. وكذا من العلمانيين المصريين. على أساس أنها نوع من إرساء الدولة الدينية. أو هدر لحقوق المواطنة وغيرها من الأمور.

تجدد الحديث عن تلك المادة بمناسبة الحديث عن تعديل الدستور الذي بدء قبل انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ ثم تصاعد الحديث عنها بعد تقديم الحكومة لعدد من مشروعات القوانين الخاصة بتبديل مواد بالدستور تتصل بالإشراف القضائي. وشروط الترشيح للرئاسة وطريقة الانتخابات وإلغاء منصب المدعي الاشتراكي وغيرها.

ولقد حدثت مفاجأة من النوع الثقيل. عندما تقدم المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصرية الأنبا مرقص بطلب بتعديل المادة الثانية من الدستور. وطالب الرجل – المتحدث باسم الكنيسة – أن تكون الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع لكي تكون هناك مساحة لمصادر أخرى. معتبراً أن النص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيه انتقاص من حقوق الأقباط.

وفي الحقيقة فإن مطالب المسيحيين المصريين بتغيير تلك المادة قد

أثيرت قبل إضافة حرفي الألف واللام. عام ١٩٧٩.
ففي عام ١٩٧٧ طالب مؤتمر الآباء الكهنة المنعقد في الإسكندرية ١٧ / ١ / ١٩٧٧ بعدد من المطالب كان على رأسها إلغاء تلك المادة. لأنها في رأيهم تستبعد المواطنين الأقباط من المشاركة في الحياة حتى لا تطبق عليهم شريعة غيرهم. وفي يناير ١٩٧٩ قدم بطرس غالي الوزير السابق ورئيس جمعية الآثار القبطية تقريراً رفعه إلى المسئولين ذكر فيه أن مظاهر التمييز ضد المسيحيين هي أن المشروع المسلم لم يضع في اعتباره عندما وضع الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع أن المسلمين والأقباط يرتبطون بقيم مشتركة وثقافة مشتركة وأن وجود المادة بالدستور يعني اتجاه الدولة اتجاهاً دينياً غير مأمون العواقب.

فتنة أقباط المهجر

ما أن ألقى الأنبا مرقص المتحدث الرسمي للكنيسة بتصريحاته تلك حتى حدث رد فعل سريع لدى الأوساط الإسلامية والمسيحية والعلمانية على السواء.
فعدد من أساتذة جامعة الأزهر وجامعات أخرى وعدد من المفكرين والكتاب والسياسيين الإسلاميين أصدروا بياناً اعتبروا فيه أن الاقتراب من تلك المادة خط أحمر. وفي الإطار المسيحي التزمت الكنيسة الصمت إلا أن عدداً كبيراً من وجهاء المسيحيين رفض هذه المسألة. وعبر النواب الأقباط. ومعظمهم ينتمي إلى الحزب الوطني الحاكم عن رفضهم لتصريحات الأنبا مرقص. واعتبروا تلك التصريحات مجرد رأي شخص لا يعبر عن اتجاه غالبية الأقباط في مصر. وأنهم متمسكون ببقاء تلك المادة على وضعها الحالي. وقال النائب إدوارد غالي الذهبي رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب أن الأقباط لا يخافون من الشريعة الإسلامية طالما تم تطبيقها بشكل سليم. كما قالت النائبة جورجيت

كليني إن الأقباط يحتكمون لقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم.
على الجانب الآخر فإن أقباط المهجر انتهزوا الفرصة – وهم معروفون بعلاقات بعضهم بدوائر صهيونية وأمريكية. وافتعلوا ضجة هائلة. مايكل منير رئيس الجمعية القبطية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية أجرى استفتاء على شبكة الإنترنت زعم أنه شارك فيه أقباط من خارج مصر وداخلها. وقال: إن نتائج الاستفتاء تقول أن ٩٩ ٪ من أقباط المهجر يؤيدون تغيير تلك المادة. و٧٥ ٪ من أقباط مصر قالوا نفس الشيء وانتهز مايكل منير ومن على شاكلته الفرصة لعزف الاسطوانة التقليدية حول اضطهاد الأقباط في مصر. والمطالبة بنسبة من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب وقيادات الجيش والشرطة والخارجية. بل وقصر الترشّيح في بعض الدوائر على الأقباط فقط مثل شبرا بالقاهرة. وأسيوط والمنيا وبعض دوائر الإسكندرية.
وبديهي أن المسألة لم تلق استجابة حكومية. وكان من البديهي أن المتحدث الرسمي للكنيسة ومن سمحوا له بذلك يعرفون ذلك ومن ثم فإن تفسير التوقيت يعني أنها محاولة للحصول على مكاسب في اتجاهات أخرى بالضغط على الحكومة في هذه النقطة. وهو سلوك برعت فيه الكنيسة المصرية في السنوات الأخيرة.

اختلاف العلمانيين والمسيحيين:

العلمانيون في معظمهم يعادون الشريعة الإسلامية: لأنهم ينطلقون من مفاهيم تغريبية ترى أن فصل الدين عن الدولة هو القاعدة الأصلية. وأن مرجعية الشريعة الإسلامية أمر لا يتفق مع المساواة في المواطنة. ولا يتفق مع روح العصر. ولا مع قيم العولمة. ولا مع التطور الديمقراطي المزعوم. ويجب أيضاً أن نفرق هنا بين أنواع العلمانيين: فالليبراليون واليساريون بحكم تكوينهم الفكري غالباً ما يكونون علمانيين. أما

القوميون فمعظمهم غير علمانيين. ومن ثم فإن العلمانيين منهم هم فقط الذين يريدون إلغاء تلك المادة من الدستور. أما غير العلمانيين من القوميين فيعتبرون الشريعة الإسلامية إحدى ركائز القومية العربية. أما غير المسلمين فالمسألة بالنسبة لهم مُركّبة. فهناك من المسيحيين المصريين من يتمسك بالشريعة الإسلامية باعتبار أن ذلك جزء من تراثهم الحضاري. فهم على حد قول السياسي المسيحي المصري المعروف مكرم عبيد «مسيحيون ديناً، مسلمون وطناً». وقد كتب الأستاذ رفيق حبيب وهو ابن قس مصري معروف. يدافع عن الشريعة الإسلامية.

وفي الحقيقة فإن بحثاً أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب رئيس المركز في ذلك الوقت أفاد أن ٩٨ ٪ من المسلمين و٦٨ ٪ من المسيحيين يوافقون على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ بل والحدود الإسلامية. وهكذا فإن مطلب الشريعة الإسلامية كمرجعية هو مطلب مصري عام. وصحيح أن أقباط ١٩٨٥ غير أقباط ٢٠٠٧ فقد مرت كثير من المياه تحت الجسر. وتغيرت أمور كثيرة بسبب الاستقطاب الطائفي. إلا أن القدر المتيقن منه أن هناك نسبة لا بأس بها من المسيحيين المصريين لا تزال على موقفها من مرجعية الشريعة الإسلامية.

الشريعة والاستقلال الوطني

وفي الحقيقة فإنه من الممكن أن نقول ببساطة: إن الذين يقفون مع المشروع الوطني المناهض لأمريكا وإسرائيل من إسلاميين وقوميين بل ويساريين ومسيحيين هم مع مرجعية الشريعة الإسلامية على أساس أن الشريعة الإسلامية هنا تحقق نوعاً من المانعة الحضارية. وتحقق نوعاً من الاستقلال. وتعني عدم الخضوع الحضاري والتشريعي والثقافي للحضارة الغربية والأمريكية والصهيونية. وأن الذين يقفون

مع المشروع الأمريكي الصهيوني من كل الاتجاهات السياسية هم ضد مرجعية الشريعة التي تعطي الحق لغير المسلم للتحاكم إلى قانونه الخاص «في الأحوال الشخصية مثلاً كما هو معمول به في مصر». إلا إذا طلب هو غير ذلك.

وبديهي أن مطلب مرجعية الشريعة هو مطلب شعبي عام. لا تصل قضية أخرى إلى القدر الذي يتمتع به من التأييد. ومن ثم فإن الليبراليين والديمقراطيين - إن كانوا كذلك حقاً - فإن عليهم احترام اختيار الشعب. فإذا كانت الشريعة واجب شرعي بالنسبة للمسلم. فإنها - حتى بمقاييس الليبرالية - مطلب شعبي. وما دام الشعب في رأيهم مصدر السلطات فلماذا لا يحترمون تلك الرغبة الشعبية؟.

منطق دعاة الشريعة

إن منطق دعاة المرجعية الإسلامية متماسك: فهو أولاً مطلب شعبي عام. وليس فيه تمييز: لأننا لو سألنا مثلاً المسيحيين المطالبين بإلغاء المادة الثانية من الدستور أو إلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع هل يقبل هو ذاته أن يخضع للزواج المدني بعيداً عن الكنيسة أو أن يقيم علاقاته الأسرية والاجتماعية بمعزل عن الدين لرفض فوراً.

فهل يعني ذلك أن تتخلى الأغلبية عن شريعتها فيكون ذلك ديمقراطياً.

وتتمسك الأقلية بشريعتها الدينية في نفس الوقت؟

وكذلك فإن الداعين إلى المرجعية الإسلامية هم دعاة استقلال وطني وتميز حضاري. وهو أمر مطلوب ومرغوب في ظل التحدي الصهيوني الأمريكي. ولعل دراسة تاريخ تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر يؤكد هذه الحقيقة. فقد بدأ هذا التسلل مع النفوذ

الاستعماري بدءاً من عام ١٨٤٠ حين هُزم محمد علي. وأصبح للدول الأوروبية نفوذ في مصر ثم زحف الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة والأجنبية والقنصلية، ثم تسلل مدارس التعليم القانوني الأجنبي في عصر سعيد وإسماعيل.

ثم مع الاحتلال الإنجليزي ثم الاحتكام تماماً إلى القانون الغربي وإزاحة القوانين الإسلامية تماماً.

وهكذا فإنه تم استنبات التشريع الأجنبي في البيئة المصرية عملياً ونظرياً وتعليمياً بفعل الضغط والنفوذ الأوروبي وطلائعه الأولى من الأفّاقين والمرابين والمقامرين. وما زالت المدارس العلمانية التي تطالب بإلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية تحقق نفس الخطة الغربية.

وما زالت المرجعية الإسلامية هي مطلب حركة التحرر الوطني المصري منذ بدايتها وحتى الآن.

تطبيق الشريعة مطلب قبطي

من الطبيعي أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين على أساس أن هذا جزء من واجبهم الديني - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية - وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء.

ومن الطبيعي أيضًا أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبطياً أيضاً -على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار. وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها الأقباط في مصر وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسي من شروط الاستقلال الوطني الذي يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون. وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضًا شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء عن المشروع الحضاري الغربي. وهو الأمر الذي يحرص عليه الأقباط أيضًا مثل المسلمين.

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقًا من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء.

وهذا الكلام الذي قلناه ليس كلاماً عاطفياً - بل هو كلام علمي - تؤكده الإحصائيات الرسمية. ففي بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور (أحمد المجذوب). كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨ ٪ ومن المسيحيين ٧٢ ٪.

وعلى كل حال ـ فإن نسبة ٧٢ ٪ من المسيحيين هي نسبة طيبة ولا بأس بها، وهي تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي ومسيحي، أو هي مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين ـ إذن فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر بسبب وجود الأقليات يستندون على أي حقائق موضوعية.

فمن البديهي أن الأقلية لا تتحكم في إرادة الأغلبية. فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها يطالب ٧٢ ٪ منها بتطبيق الشريعة الإسلامية. على أن الأمر يحمل من الدلالات ما هو أكثر.

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية. بل ويصوم احتجاجاً على التفكير في هذا الأمر. وبديهي أن للبطريرك القبطي نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسي ـ ومع ذلك فإن ٧٢ ٪ من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك. أي أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء إلى الحضارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث.

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢ ٪ هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطية مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم. وهؤلاء ليسوا داخلين في المشروع الحضاري الإسلامي بالطبع. ولم نطالبهم بذلك بل كل ما في الأمر أننا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضاري.

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط في مصر فإن النسبة تقل. ولو اقتصر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢ ٪.

وأياً كان الأمر ـ فإن نسبة الـ ٧٢ ٪ تكفي جداً. خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التي قامت بإجراء الإحصاء ليست متهمة بالانحياز للمشروع الإسلامي ـ فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة.

وإذا كان هذا هو موقف الأغلبية القبطية. وهو موقف صحيح ووطني،

فإنه حتى الأقلية داخل الأقباط التي ترفض الجديد أو حتى ترفض الشريعة الإسلامية. لا ترفضها رفضاً مطلقاً. بل تطلب توضيحات وتعبر عن مخاوف وهذا حقها ما دامت تلك التوضيحات المطلوبة والمخاوف المطلوب تبريرها تصدر عن حسن نية وليست مجرد محاولة لعرقلة المشروع الحضاري الوطني. والمطلوب من دعاة المشروع الحضاري الإسلامي سواء منهم من كان مسلماً أو قبطياً أن يعمل بإخلاص وجد لتبرير تلك المخاوف وتقديم التوضيحات.

ويعبّر عن هذه المخاوف ويطلب هذه التوضيحات رجل مثل نعيم تكلا قائلاً في جريدة الشعب عدد ١٧ فبراير ١٩٨٧ (إن الأقباط والمسيحيين العرب لا يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية أو بدافع من تعصب مسيحي .. هذا غير صحيح. فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولاً وتأييداً لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومي والوطني الذي يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومي العربي. إننا عوضا عن هذا نجد طرحاً مبهماً متشنجاً يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء ويضيف الأستاذ نعيم تكلا (كان ينبغي التركيز على إقناع غير المسلمين قبل المسلمين بدعوة التيار الإسلامي. وأن ذلك وحدة ضمانة نجاحهم الحقيقي. وما يقدمهم للعالم الخارجي بالشكل الذي يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم. إننا نحن المسيحيين المشارقة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءا أساسياً من تكويننا الثقافي والقومي. ولقد كنا وستبقى أكثر العناصر توافقًا وفاعلية في سياق الإسلام الحضاري القومي. والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها إمكانية لتحقيق أعظم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها الفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغب عنها بديهيات إنسانية ووطنية لا تتصور مطلقاً أنها مما يتنافى مع روح

الإسلام الأصيل. فما الذي يمنع دعاة النهج الإسلامي المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشارقة بكل الوضوح بتفصيل دقيق مقنع: إننا نقدم لكم من خلال النهج الإسلامي كل ما أنتم متمسكون به في النهج الوطني القومي بل وتزيد عليه وبضمانات أقوى.

ويضيف نعيم تكلا: (ما الذين يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا؟) (لسوء فهمنا؟ لجهلنا؟ لهواجسنا؟).

(إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية.. هل يوجد في الإسلام ما يتنافى مع تلك المقولة؟ لا نعتقد بذلك مطلقا. هل في نفوسهم غرض ما يتنافى مع تأكيد هذا المعنى؟ لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك في هذا. إننا لا نعمم وإنما نعني هؤلاء الذين لا يأبهون بإقامة أي حوار معنا. ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا في شيء بل يفسرونها التفسير الخطأ كأنه اعتراض على أركان العبادة الإسلامية) وفي الحقيقة فإن مخاوف الأستاذ نعيم تكلا تستحق الاهتمام. ولكني أرجو أن ألفت نظره إلى مجموعة من الملاحظات. فهو بداية يعترف بأنه مسيحي الشرق جزء من التراث الحضاري والثقافي الإسلامي. وهذا أمر جيد ويدعو إلى الحوار في هذا الإطار ونحن معه. وهو يريد منا أن نقول له (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه من ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية).

ونحن نقول له ذلك الآن وقلناه من قبل وسنقوله من بعد. قاله الأزهر وقاله العلماء الرسميون وقاله العلماء المعارضون. قاله حزب العمل وقاله الإخوان المسلمون وقاله مفكرون إسلاميون معروفون مثل طارق البشري وفهمي هويدي وجلال كشك ود. محمد عمارة وغيرهم. بل كنا نحن أيضًا باعتبارنا حسب التوصيف الحكومي والأكاديمي من

الراديكاليين من الذين يدعون إلى التحالف مع الأقباط ونقل ذلك عنا الأستاذ غالي شكري في كتابه أقباط في وطن متغير. بل وتشهد سلسلة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهي ملف الكنيسة المصرية. إسلاميون لا طائفيون. البابا شنودة حوار جديد. المسلمون والأقباط الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية ـ على أننا ندعو للحوار ونمارسه فعلاً.

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسي بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة. والإخوان المسلمون مثلا نظموا العديد من الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيرهم. إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها. ومع ذلك وتقديرا لتلك المخاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحوار وتوضيح ما هو مطلوب بالضبط انطلاقًا من أرضية حضارية واحدة يتفق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقط المتغربون من المسلمين والأقباط.

الرافضون للغة العربية

مثلما يعتز المسلم باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم، وباعتبارها وعاء لثقافته وحضارته. فإنّ القبطي أيضًا يعتز بتلك اللغة أيّ اعتزاز باعتبارها وعاء لثقافته أيضا.

وتحطيم اللغة العربية هدف استعماري ثابت قديم جديد يستهدف -كما يقول أستاذ الجيل محمود محمد شاكر- بلبلة العقل العربي وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب وهي اللغة بتمزيقها إلى لغات

، وإلى تدمير الجسر الذي عاش أربعة عشر قرنا يجمع القلوب الممتدة من الشمال البعيد إلى الجنوب القصي، ومن الشرق النازح إلى الغرب المتباعد، على كلمة واحدة وعاطفة واحدة ورأي عام واحد).

فالصراع حول اللغة العربية، والدعوات المشبوهة إلى اللغة العامية أو اللهجات المحلية أو إحياء الفرعونية أو تعلم اللغة القبطية في الكنائس، أو إلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية هي في جوهرها معركة حول الاستقلال والتبعية، فالاستعمار وعملاؤه يريدون القضاء على اللغة العربية للقضاء على ثقافتنا وحضارتنا وتسلمنا للتبعية الثقافية للغرب وبالتالي تسليم مقدراتنا وثرواتنا ونزع عوامل المقاومة الذاتية داخل الجسد الوطني خدمة لأهداف الاستعمار وإذا كان هناك أقباط دعوا أو يدعون إلى اللهجات العامية أو تعلم اللغة القبطية أو جعل تعلم اللغة العربية اختياريًا في المدارس أو غيرها من الدعوات المشبوهة مثل سلامة موسى، ولويس عوض، وغالي شكري، فإن هؤلاء هنا لا ينطلقون من قبطية صحيحة، لأن هؤلاء معروفون بعدائهم للمشروع الحضاري الوطني ودعوتهم للمشروع الحضاري

الغربي. وهم هنا غير وطنيين مثلهم مثل مسلمين غير وطنيين دعوا إلى نفس الدعوة وقالوا نفس الكلام مثل: أحمد لطفي السيد. وطه حسين وغيرهما من المعادين للمشروع الحضاري الوطني والداعين إلى المشروع الحضاري الغربي. وإذا نظرنا إلى رموز هذه الدعوة المشبوهة نجدها تضم أساسًا الاستعماريين والتبشيريين وصنائع الاستعمار والتبشير الذين تبنوا هذه الدعوة المريبة.

فما الذي يجمع بين ولهلم المبشّر وسبينا المبشّر وويكلكس المبشر وودفلوب المستشار الإنجليزي. وولمور القاضي الألماني في المحاكم المختلطة وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى ولويس عوض وغالي شكري؟ ما الذي يجمع بين هؤلاء إلا العمل في خدمة المشروع الاستعماري؟

والدليل على أن موقف بعض الأقباط من المسألة ليس إلا موقفا نابعًا من العمل في خدمة المشروع الاستعماري وأنه لا صلة له بقبطيتهم المشكوك فيها أساسًا أن هناك من المفكرين الأقباط مثل وليم سليمان قلادة من يرفض تلك الدعوات المشبوهة..

يقول وليم سليمان قلادة في كتابه « الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية »: (إن العامل الرئيسي الذي دعم وحدة الشعب المصري هو أنه منذ وقت مبكر أخذ الشعب يتكلم ويتعامل بلغة واحدة هي العربية. ذلك أنه مع دخول الإسلام إلى أرض مصر جاءت معه اللغة العربية وصار في مصر لسانان العربي والقبطي ولو استمر هذا لكان على أرض مصر شعبان. لكل منهما ثقافته ووعيه ونظريته ولصعب التفاهم بين الشعبين) ثم يضيف: (وبهذا حدثت معجزة التفاهم داخل الشعب المصري. لأن اللغة هي التي تصنع التصور وتكون الوعي والنظرية إلى الذات وإلى العالم وتربط العلاقات بين البشر وتعبر عنها فيما بينهم. وإن ما حدث في مصر في هذا المجال فتح الطريق أمام شعب مصر كله ليتفاهم بلغة يتحدث بها بشر في رفقة تمتد من المحيط إلى الخليج وبهذه اللغة يدخل الشعب المصري

بكل قوته البشرية والمادية وبكل تراثه الحضاري وينهض بقيادة معركة التحرر القومي والاجتماعي والثقافي مع مجموعة تبلغ اليوم سنة ١٩٦٤ عندما ألّف الأستاذ وليم سليمان قلادة كتابه وهم يبلغون اليوم أكثر من ٢٥٠مليون ـ مائة مليون نسمة يقدم لهم نموذجًا رائدًا في الوحدة والتفاهم وتشكل المؤلفات المسيحية المصرية المكتوبة باللغة العربية جزءا هامًا من التراث الثقافي المصري).

ويسجل الأستاذ محمود محمد شاكر أن مسيحيًا عربيا هو الشيخ خليل اليازجي قام بنفسه بالرد على جريدة المقتطف عندما دعت إلى اللغة العامية وطالبت بالكتابة بها. وقد دافع هذا المسيحي العربي عن اللغة العربية دفاعًا مجيدًا (عام ١٨٨١).

شكاوى الأقباط للأمم المتحدة ..

وافقت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على مناقشة المزاعم القبطية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر الذي تقدم به إليها المهندس عدلي أبادير زعيم ما يسمى بأقباط المهجر – وهو مهندس ورجل أعمال يقيم في سويسرا. والمتحدث الرسمي باسم ما يسمى «الأقباط المتحدون» وبديهي أن الأقباط المتحدون أو المهندس عدلي أبادير لا يمثل كل أقباط المهجر. كما أنه بداهة لا يمثل الأقباط الذين يعيشون في مصر والذي يزعم أنهم يتعرضون للاضطهاد. وكان الأقباط المتحدون قد عقدوا مؤتمراً في العام الماضي في الكونجرس الأمريكي، وتحدثوا عن وجود اضطهاد للأقباط في مصر. يتمثل في خطف الفتيات وأسلمتهن بالقوة . وعمل مذابح للأقباط. كما زعموا أن الأقباط لا يصلون إلى المناصب العليا في الدولة المصرية . ويتم التمييز ضدهم في الشأن العام. وقد حضر عدداً من المثقفين المصريين – من المسلمين والمسيحيين – هذا المؤتمر المشبوه. وإذا كان المسلمون الذين حضروا هم من دعاة العلمانية والمعادين للخط الإسلامي عموماً. فإن الأقباط الذين حضروا هم من دعاة وجود اضطهاد للأقباط في مصر. وقد وصفت الأوساط الإسلامية والمسيحية هؤلاء في حينها بأنهم يقومون بدور معين لصالح الضغوط الأمريكية على مصر. ولكن الغريب أن أحداً من الأجهزة الحكومية الرسمية. أو الكنيسة المصرية لم يساءل هؤلاء الحاضرين عن ذلك في حينها مما جعل الأقباط المتحدون يصعدون من حملتهم على الحكومة المصرية.

المزاعم التي أثارها الأقباط المتحدون في الشكوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية. والتي حولتها اللجنة إلى الأمم المتحدة. والمزاعم التي يثيرها أقباط المهجر عموماً هي مزاعم أقل ما يقال فيها أنها ملفقة وكاذبة ومزورة.

فإذا كانت هناك شكوى عن عدم القدرة على بناء الكنائس إلا بتصريح من رئيس الجمهورية. فإن عدد الكنائس إلى عدد السكان المسيحيين أكبر من عدد المساجد إلى عدد السكان المسلمين. فضلاً عن أن الكنائس تتميز عادة بالاتساع ووجود مرافق ملحقة من مزارع ومدارس ومرافق اجتماعية وهي مفتوحة على مدار الساعة. بعكس المساجد التي في معظمها صغيرة الحجم. وتفتح فقط في أوقات الصلوات الخمس مما يفقدها أي دور اجتماعي . ومن ثم فإن الكنائس ليست دور عبادة . بل مؤسسات اجتماعية وسياسية وكذلك فإن الأمر ببناء الكنائس من سلطة المحافظين الآن بعد صدور قرار رئاسي بذلك. والأغرب أن تصاريح إقامة المساجد بها العديد من الشروط الصعبة التي تجعل من بناء مسجد مغامرة صعبة على من يتصدى لها. أما بخصوص خطف الفتيات المسيحيات وأسلمتهن بالقوة. فهو كذب صريح.

بل الصحيح أن بعضهم يسلم طواعية نتيجة علاقة حب مع شاب مسلم ثم تتزوجه. وقد ظهرن على شاشات التليفزيون وتمسكن بأزواجهن المسلمين وقلن أنهن لم يتعرضن لأي قهر . وإذا كان ثمة قهر في الموضوع. فهو القهر الكنسي الذي أصبح من القوة بحيث يتم الضغط على الدولة. فتقوم بإكراه المسيحيات والمسيحيين الذين أسلموا بالعودة إلى الكنيسة. وكأن الكنيسة المصرية أصبحت دولة داخل الدولة. وهي أي الكنيسة تقوم بحبسهن في الأديرة وممارسة كل أنواع القهر المادي والمعنوي عليهن «وفاء قسطنطين»

وفي موضوع تدبير المذابح للمسيحيين فهو كذب صريح لم يحدث قط – بل ربما الصحيح أن المسيحيين يعتدون على أملاك المسلمين. ويضطر المسلمون إلى السكوت خوفاً من أجهزة الدولة التي تضطر لمحاباة الكنيسة والمسيحيين حتى لا تتهم بالتمييز! والمسيحيون المصريون من كل الطوائف لا يصل عددهم بالكاد إلا إلى ٦ ٪ من السكان والإحصائيات منشورة وموثقة ليست الإحصائيات الحديثة فقط. بل الإحصائيات منذ أيام الاحتلال الإنجليزي تدور حول هذه النسبة.

وهم يحصلون على جزء من الدخل القومي يماثل أربعة أضعاف نسبتهم. والصحيح أنه إذا كان هناك تمييز تمارسه الحكومة المصرية فهو تمييز ضد المسلمين.

تدويل الأزمة هو الهدف من الشكوى التي تقدم
بها المسيحيون المتحدون

. وهم مثل غيرهم من جماعات أقباط المهجر لا يخفون علاقتهم بالأوساط الصهيونية والأمريكية ويعلنون أنهم يريدون حل مشكلة الأقباط على طريقة أزمة دارفور. أي أنهم يلوحون ويهددون بالتدخل الأجنبي. وهو أمر يدخل في باب الخيانة وبديهي أنه لو أصدر البابا البطريرك قراراً بحرمان هؤلاء لانتهت الفتنة في عهدها . ولكن الأوساط الكنسية المصرية تفضل دائماً مسك العصا من المنتصف فهي لا تؤيد أمثال هذه التحركات علناً، ولكنها تستفيد من ذلك في إحداث نوع من الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مكاسب معينة.

كما لم يعد يخفى على أحد أن الكنيسة المصرية تقوم بدور سياسي مخالف لعقائدها وتقاليدها.

وهو أمر خطير لأنه يحول مصر إلى مناخ طائفي.

حزب مسيحي تقوده الكنيسة في مواجهة حزب سياسي يقوده

رئيس الجمهورية مثلاً على أساس أنه ليس هناك رجال دين في الإسلام. ومن المعروف أن طاعة البابا واجبة مسيحياً. ومن ثم فإن تدخله في السياسة يؤدي إلى اصطفاف المسيحيين خلفه سياسياً. أي يحول المسيحيين إلى حزب سياسي له قائد طاعته واجبة أما المسلمون فهم بالضرورة لا يشترط طاعة شيخ الأزهر لصحة إسلامهم. ومن ثم فإن السلوك الكنسي سلوك خطير ومدمر لنسيج المجتمع المصري.

بالطبع فإن تدويل أزمة الأقباط في مصر فيه من الافتعال والمغامرة وعوامل الفشل أكثر مما فيه من عوامل النجاح. فالمسيحيون المصريون أولاً ليسوا كلهم أرثوذكس. وهم ثانياً لا يتواجدون في مكان جغرافي متصل. بل متناثرون في كل محافظات مصر وهم ثالثاً ليس لهم لا لغة خاصة ولا ثقافة خاصة فهم يتحدثون العربية ويصطبغون بنفس التقاليد والثقافة التي يصطبغ بها المسلمون. وهكذا فإن عملية التدويل ليست أكثر من ورقة يستخدمها أكثر من فريق . فالولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدمها في الضغط على الحكومة المصرية للحصول منها على مواقف سياسية معينة لصالح إسرائيل!

والكنيسة المصرية سوف تستخدمها في الحصول على مكاسب. بل وقد لوح أكثر من طرف قبطي مصري بضرورة عقد مؤتمر داخل الوطن يتم فيه شرح مشاكل الأقباط وبصراحة والحصول على مكاسب في هذا الصدد! مما يدفع بالاعتقاد بوجود نوع من تقسيم الأدوار في هذا الصدد.

في المقابل فإن هناك أصوات قبطية مصرية وطنية مثل الأستاذ جمال أسعد يرى أن هذا السلوك خطر على مصر والأقباط قبل المسلمين ويؤدي إلى فتنة سوف يدفع الأقباط أساساً ثمنها. ويؤدي إلى تصاعد المد الطائفي داخل مصر وسيزيد من

الاحتكاكات الطائفية.
وأنها جزء من مخطط دولي يستهدف تقسيم المنطقة.

* * *

التكفير الكنسي ..

في الواقع الإسلامي المعاصر. هناك تيار تكفيري. يكفر الحاكم أو المؤسسات أو المجتمع لسبب أو لآخر. وهو تيار نشأ وانتهى دون أن يؤثر على مجمل الفكر الإسلامي المعاصر. وكان تيارا صغيرًا ومعزولا ومرفوضًا من كل اتجاهات الحركة الإسلامية المعارضة فضلاً عن الأزهر وبالطبع فإن من المعروف أن أحدا في الإسلام لا يملك العصمة سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن كل الناس والعلماء والمفكرين يؤخذ من كلامهم ويرد. وبالتالي فإن تيار التكفير في الواقع الإسلامي لم يمثل شيئًا خطيرًا ولا جوهريًا. لأنه بداية يعبر عن فكر أفراد ليسوا معصومين ولا يلزم أحد بطاعتهم أو تقليدهم. فضلا عن أنه تيار لم يكن يمثل اتجاها تاريخًا معروفًا كالإخوان المسلمين أو حتى اتجاهًا فرض على الواقع كالجهاد مثلا.

وبالإضافة إلى أن تلك الاتجاهات رفضت هذا الفكر وقاومته فكريًا وعمليًا. والكثير من العلماء والأزهر ذاته رفض هذا الفكر وبالتالي فهو لا يمكن أن يؤخذ كتيار رئيس أو رسمي أو حتى ذي ثقل تاريخي أو واقعي.

ونفس الشيء ينطبق على تيار في المسيحية في مصر هو تيار الأب دانيال الذي يعمل في محافظة المنيا. ويقول عنه رفيق حبيب في كتابه المسيحية السياسية في مصر (إنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه. وإن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية.

ولا يبقى في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله).

وهذا التيار الذي يمثل تيار التكفير في الواقع المسيحي. لا يمثل الكنيسة بل هو خروج عليها ـ اللهم إلا في حدود كون الأب دانيال أحد رجال الدين

المسيحيين الأرثوذكس وله بالتالي أتباعه.
وهذا التيار لا يعنينا كما لم يعنينا تيار التكفير الإسلامي لأنه يمثل رؤية محدودة ولكن ما يعنينا حقًا. هو أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تقوم بدور التكفير والحرمان لمن يتفق معها في الرأي والمسألة هنا أخطر من أن تمر. فلو كان هذا السلوك من الأزهر مثلا أو من أي مؤسسة دينية إسلامية رسمية لقلنا إنه اتجاه خطير رغم أن المسألة في الإسلام أقل حدة حيث أن أحدا لا يشعر بالإثم أو الحرمان من رحمة الله إذا اختلف مع الأزهر. لأنه يعرف القاعدة الإسلامية التي تقول إنه لا الأزهر ولا العلماء ولا أحد معصوم من الخطأ وبالتالي يمكن الاختلاف مع الأزهر والعلماء دون أن يزعم هؤلاء أنهم ظل الله على الأرض أو أن من يختلف معهم يكون كافرا. أما المسألة في التراث الكنسي فهي خطيرة ونحن نحترم عقائدهم ولأن مخالفة الأنبا هي مخالفة للرب والطرد من الكنيسة يعني الحرمان من ملكوت السماء. وبالتالي فإن الكنيسة المصرية بالذات ظلت تعمل وفق تقاليدها الراسخة في عدم تدخل البابا في الشئون السياسية والحياتية والمجتمعية للأقباط وأن يظل دوره قاصر على الجوانب الدينية المحبة. ولكن مع البابا شنودة اختلف الأمر وهذا يدخل الأقباط في دوامة خطيرة حيث عليهم أن يلتزموا سياسيًا بآراء البابا وإلا وقعوا في الإثم وهو ما يفضي عمليًا إلى تكريس الطائفية بأبشع صورها.
ولدينا هنا نموذج الأستاذ جمال أسعد مثلا الذي كتبه تجربته السياسية مع البابا في مقال لجريدة الشعب عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل في حرية العمل الحزبي ونص المقالة كالتالي:
الذي حدث ليس قصة من نسيج الخيال بل هي واقعة حدثت بالفعل وهي ليست حكاية من حكايات العصور الوسطى التي كانت تتحكم أثناءها الكنيسة في البشر وفي السلطة وفي الدين وفي الدنيا وفي الآخرة. من خلال صكوك الغفران فهذه حكايات دخلت متاحف التاريخ

وأغوار الزمن ولكن من الواضح أن حكايات التاريخ التي اندثرت ظهرت من جديد ودبت فيها الحياة مرة أخرى في الإسكندرية
يوم الخميس ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٢.
وقبل أن أستطرد في سرد تلك الواقعة الكارثة أريد أن أوضح بعض الأمور لعلها تفيد في طرح حقيقة هذه الواقعة المخزية.
فقد قمت بفتح حوار مع الصديق عادل حسين حول هموم الوطن فيما يخص المشاكل الطائفية. وذلك على صفحات (الشعب) وكان من أهم ما طرحت من قضايا قضية تمثيل البابا سياسيًا للأقباط من حيث إشكالية عزلتهم عن العمل العام حاليًا.
ومن جهة أخرى لأن هذه القضية في مضمونها تمثل خطوة بل خطوات ارتدادية في مسألة الوحدة الوطنية. وما كان بعد ذلك إلا أن الكنيسة ممثلة في البابا والأساقفة لم يقبلوا ذلك الطرح خاصة إنه طرح في جريدة (الشعب) كما أنهم غير متصورين أن هناك شخصًا يمكن أن يكون له الحق في الحديث عن أي شيء يمس البابا كما يتصورون.
وهنا نقول أولاً: إن (الشعب) هي الجريدة التي تفتح لي أحضانها دون غيرها من الجرائد الحزبية كما أن حديثي لا يمس البابا ولا توجد أي نية للمواجهة حيث أني أمارس حقي السياسي في التعبير عن قضايا سياسية -حتى ولو كانت الكنيسة طرفا فيها- حيث إن الكنيسة جزء من المجتمع. فتلك الممارسة من حقي ومن حق غيري دون حجر أو تدخل من أحد أيا كان هذا (الأحد) ثم نعود بعد ذلك للواقعة الكارثة.
كان يوم الخميس -الموعود- موعدا لعقد مؤتمر للوحدة الوطنية بالمركز الإسلامي نظمته لجنة الشئون الدينية بحزب التجمع. تلك اللجنة التي أشارك في عضويتها فذهبت إلى الإسكندرية حيث أني أحد المتحدثين في الندوة مع رئيس الحزب وبعض الزملاء. وبعد وصولي أبلغني أحد قيادات حزب التجمع بالإسكندرية أن الكنيسة أبلغته أن المندوب البابوي الذي سيحضر المؤتمر -ممثلا للبابا شنودة- لن يحضر بعد

أن علمت الكنيسة أنك أحد المتحدثين.
وقال إنه قام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة قائلا: إنني أحضر المؤتمر قادمًا من أسيوط على بعد ٦٠٠ ك.
وإنه لا يمكن منعي ويمكن أن أحضر دون أن أتحدث وطلب مني عدم الحديث.
سمعت هذا فذهلت وصعقت من هول ما سمعت وذكرت للعضو القيادي في حزب التجمع أنني لا أصدق وقلت له أنه عضو حزب وآخذ أية تعليمات من رئيس الحزب لا من الكنيسة. فأصر على رأيه الذي اتفق عليه مع الكنيسة فقلت: إذا رئيس الحزب طلب ذلك التزم هناك حساب داخل الحزب على من الذي يقود الحزب. هل قيادة الحزب أم قيادة الكنيسة؟.
وهل من حق البابا أن يصدر أوامره لجمال أسعد أو للحزب بأن يمنعني من الحديث في مؤتمر يقيمه الحزب وتدعي له الكنيسة؟.
وطال الحوار حول ذلك وأنا لا أصدق أن الأمور تصل إلى هذا الوضع وأن يتصرف البابا مثل هذا التصرف ويتدخل في الشئون الداخلية للحزب. فطلبت أن أقابل ممثل البابا لعل أن يكون الأمر فيه لبس لأن في هذا إساءة للكنيسة.
ثم حضر القمص -مندوب البابا- ومعه عضو مجلس ملي الإسكندرية وطلب عضو الحزب الجلوس جانبًا مع الكاهن ورئيس الحزب وبعض قيادات الحزب الحاضرين. ثم طلبوني وذهبت وقال لي الكاهن:
أنت جمال أسعد؟.
قلت نعم: قال: أنا لم أرك من قبل ولم أقرأ مقالاتك. ولكن صدرت أوامر قداسة البابا شنودة الثالث على لسان نيافة الأنبا بنيامين بانسحابنا من المؤتمر في حالة وجودك. فقلت له: شكرًا. لكن على حد علمي أن الكنيسة لم تأخذ قرارًا بحرماني. فقال: ولكن حرمتني أنا من أن أحضر معك المؤتمر حيث قيل لي أنك تسئ إلى قداسة البابا في مقالاتك.

فقلت أرجوك يا أبانا. هذا الحديث ليس وقته الآن فأنا عضو في حزب التجمع. والآن أنا في أحد مؤتمرات الحزب والآن يجلس معنا رئيس الحزب. فما تفعله الآن يسئ إلى الكنيسة وإلى البابا كما يسئ أيضًا إلى الحزب ورئيسه. وأضفت قائلاً أتريد أن تحاكمني كنسيًا دون ذنب داخل الحزب الذي أنتمي إليه. فأصر على موقفه وبعد رجاء من عضو المجلس الملي وافق على أن أتحدث بشرط أن أعطيه الورقة التي سأتحدث منها لكي يوافق عليها فقلت:

(بسخرية) لأني لا أتصور مثل هذا الموقف المخزي. أنا لا أكتب كلماتي التي ألقيها في المؤتمرات أو الندوات فإذا كنتَ تريدني أقول شيئًا قل لي (وضحكتُ وشر البلية ما يضحك) فقال: إذا تحدثت فلا بد أن تقف وتعلن خضوعك الكامل لقداسة البابا وخضوعك للكنيسة.

وعند ذلك قام رئيس الحزب ومن معه حيث كان يحضر ذلك الحديث الكارثة المفزعة. وبعدها أصر القمص. وأخذ يناقش لماذا لا تعلن خضوعك لقداسة البابا.

فقلت: لأن ما تطلبه ليس من حقك ولا من حق البابا. ليس من حقكما أن تصدرا أوامر لي لأنها غير كنسية إطلاقًا. كما أن إعلاني هذا كيف يتم في مؤتمر جماهيري سياسي حزبي لا علاقة له بالكنيسة ولا بالبابا ولا بخضوعي هذا.. فأصر على الانسحاب فتركته ونزلت إلى المؤتمر ثم نزل القمص على المؤتمر وجلس بجواري.

وبدأ المؤتمر وفوجئت بأن العضو القيادي الذي يقدم المؤتمر والذي شارك قبل ذلك في الحوار يصر على عدم إدراج اسمي ضمن المتحدثين فأعلمت رئيس الحزب بذلك والذي أصر على أن أتحدث لأن هذا غير مقبول ومرفوض. فما كان من مقدم المؤتمر إلا أنه أعطى الكلمة للمقص وأعلن في الميكروفون أن هناك استدعاء لذلك القمص وخرجت حتى تكون هناك فرصة لكي أتحدث بعيدا عن حضور الكنيسة التي أصرت على عدم مشاركتي في الحديث في مؤتمر الحزب الذي أنا عضو فيه.

وإلى هنا انتهت الواقعة ولكن لم ولن تنتهي آثارها ونتائجها الوخيمة. فلا أتصور وأعتقد أن كل المؤمنين بحق التعبير والمؤمنين بحرية الكلمة لا يتصورون معي ما حدث. فهل عادت -ويا للخجل- محاكم التفتيش مرة أخرى؟ وهل من حق الكنيسة أو من حق البابا شنودة أن يتعقبني داخل الحزب الذي أنتمي إليه لكي يثبت لي ولغيري أنه الزعيم والممثل السياسي وغير السياسي للأقباط مهما فعلت وبالتأكيد كون أن الأمور تصل إلى هذا الحد حيث تتدخل الكنيسة في شئون أحد الأحزاب. ولا شك أن هذا التطور يعد خطرًا شديدًا جدًا.

وهل معنى هذا أن الأقباط ليس من حقهم أن يتحدثوا في شئون كنيستهم حتى ولو في المجال السياسي الذي أعمل فيه؟

وهل وصلت درجة الزعامة (والكارزمية) لدى البابا إلى هذه الدرجة؟ نعم أعلم ويعلم غيري أنه لا يستطيع أن يرى أي قيادة داخل الكنيسة؟ فهل وصل الحد إلى أنه لا يستطيع أن يسمع رأيًا من أحد الأقباط حتى ولو لم يعجبه؟ وللعلم أنا لا أتطرق لأمور دينية أو كنسية وفي هذه الحالة كان مصيري الذبح. لأن هذا الملعب يخص البابا وحده. ولكن أنا أتحدث وأكتب في السياسة وأعتقد أن هذا ملعبي.. وإذا كان البابا يرى أنه يجيد اللعب في هذا الملعب فنحن لا ننكر عليه ذلك. ولكن ننبه أنه عند ذلك فالأمور تختلط ويقع المحظور.

أعتقد أن التعليق على هذا الذي حدث كثير وكثير. ويا ليتني كنت أستطيع ألا أعلق وأترك للقارئ وحده التعليق. ولكن أقول: إنني أمارس حقي السياسي ولا أحد يستطيع أن يمنعني مهما كانت الأساليب والوسائل المقبولة وغير المقبولة كما أنني لم أفكر -قط- في أية مواجهة مع البابا لأنني أومن باعتباري قبطيًا أرثوذكسيًا أنه رئيس الكنيسة والأب الروحي لها. ولكن في ذات الوقت لا أومن بالحق الإلهي لأحد فيما يخص شئون الدنيا. كما أومن أن الكنيسة لها الجانب الروحي والديني للأقباط. أما الجانب السياسي فهو من اختصاص المؤسسات

الدستورية. (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) كما أن القبطي الذي يعبر عن رأيه في صالح الأقباط والكنيسة وفي صالح مصر وكل المصريين هو مسيحي يطبق الآية التي تقول (ليكن كلامكم نعم نعم، لا لا وما زاد على ذلك فهو من الشرير) وسأظل أقول (لا) بأعلى صوتي لكل خطأ ضد الكنيسة والناس والوطن.

فلتهتم قيادة الكنيسة بالروحانيات وبالصلاة إلى الله حتى ينجينا من الكوارث الطبيعية والسياسية التي نحن فيها الآن وليترك السياسة لغيره. فالسياسة والزعامة الدنيوية لا تتسق ولا تتوازن ولا تتمشى مع الأبوة الروحية التي تعمل للحياة الآخرة.. حيث قال الرب «مملكتي ليست من هذا العالم».

أما الأستاذ رفيق حبيب وهو باحث اجتماعي وحاصل على درجة الدكتوراه فإن آراءه العلمية البحثية استدعت أن يصبح مطرودًا وملفوظًا من الكنيسة، الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية على حد سواء فقد شن بعض رجال الكنيسة سلاح الإرهاب والتسلط في وجهة، فهذا يستنكر ويشجب ويطالب الكاتب بنشر توبته وإعلانه عن رجوعه عما صدر له من آراء في كتب منشورة أو مقالات، وذلك يشكل لجنة للتحقيق واتخاذ اللازم مما اعتبره الكاتب أزمة ديمقراطية داخل المؤسسات الكنسية أو عودة إلى عصور الظلام وقد سجل الكاتب تجربته كلها في كتاب تحت عنوان «اغتيال جيل -الكنيسة وعودة محاكم التفتيش- تجربة ذاتية» ونشر الكتاب عن طريق دار يافا للدراسات سنة ١٩٩٢.

* * *

التكفير الكنسي .. هل يتحول إلى ظاهرة؟!

وافق المجمع المقدس للأقباط الأرثوذكس بالكنيسة الأرثوذكسية المصرية «الكرازة المرقسية» بالإجماع على حرمان الدكتور جورج حبيب بباوي وفصله من الكنيسة الأرثوذكسية. عُقد الاجتماع برئاسة البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية. وبحضور ٦٦ أسقفاً يمثلون جميع الابراشيات في الداخل وفي المهجر وقال الأنبا بيشوي سكرتير عام المجمع المقدس في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع أن مبادئ جورج حبيب بباوي ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية إلى أن يتوب عنها وأنه في حالة إعلانه ذلك عليه أن يقدم طلباً مكتوباً للمجمع المقدس ثم تنظر الكنيسة فيما يتم اتخاذه بشأنه. إلا أن الدكتور جورج حبيب بباوي أعلن عقب صدور القرار بأنه سيلجأ للقضاء الإداري ومجلس الدولة «أعلى هيئتين قضائيتين في مصر بالنسبة للقرارات الإدارية والجزائية الخاصة بعلاقة الأفراد بالهيئات» متهماً قرار المجمع المقدس بعدم الدستورية. وأن القرار صدر غيابياً دون أن يسمح له بالإطلاع على التهمة المنسوبة إليه .

وإعطائه الحق في تفسيرها أو الدفاع عن نفسه بشأنها. أو الدخول في مناقشة مع كبار الكهنة حول صحة أو عدم صحة ما كتبه الرجل وقاله في هذا الصدد.

خلاف عقائدي وشخصي

نحن أمام قضية لها ملابساتها الطويلة. والمعروفة حول اجتهادات

مجموعة معينة من داخل الكنيسة المصرية . لها رؤيتها الخاصة والمختلفة شيئاً ما عن البابا شنودة ورجاله داخل الكنيسة. ونقصد بها مجموعة الأب «متى المسكين» الذي أطلق عليه البابا شنودة ذات يوم «متى المسكون». وهو نوع من الغمز لا يخفي على أحد بالطبع. وكان الأب متى المسكين يرى عدم مشروعية ما يفعله البابا شنودة من تدخل في الأمور الدنيوية. وأن الكنيسة يجب أن تهتم بالأمور بالروحية فقط. وأنها تحولت في عهد البابا شنودة إلى نادي اجتماعي. وحزب سياسي. وشركة اقتصادية وهو ما يخالف العقيدة الأرثوذكسية للكنيسة المصرية. ويخالف تقاليدها العريقة التي أصبحت علماً عليها منذ تأسيسها على يد القديس مرقص وحتى آخر الباباوات. بالإضافة إلى ذلك فإن الأب متى المسكين كون مدرسة من تلاميذه في دير الأنبا مقار. وأصدر عدداً من الكتب اللاهوتية والكراسات الإيمانية طبعها دير الأنبا مقار واعتنقها تلاميذه وكانت مختلفة فيما يخص العقائد اللاهوتية الأرثوذكسية عما يعتقده ويقوله البابا شنودة. وقد علق البابا شنودة على كتاب الأب متى المسكين المعنون

بـ «الأصول الإيمانية الأبائية الأرثوذكسية» وقال عنه «هو تعليم خاص بفئة خاصة تتشبه بالشيطان». هذا الصراع العقائدي الذي تحول إلى صراع شخصي بين الأب متى المسكين – وهو أقدم من البابا شنودة في سلك الكهنوتية حتى اعتلى البابا شنودة الثالث كرسي البطريركية عام ١٩٧١ وبذلك أصبح متقدماً على الأب متى المسكين – والبابا شنودة واستمر هذا الصراع ماراً بمحطات كثيرة منذ السبعينات من القرن الماضي وحتى وفاة الأب متى المسكين في بداية القرن الحالي ولكن رغم قول البابا شنودة أن الأب متى المسكين وتلاميذه يرددون كلاماً خاصاً بفئة تتشبه بالشيطان إلا أن المجمع المقدس لم يصدر قراراً بحرمان الأب متى المسكين ولكن تم عزله عن المجتمع المسيحي في دير الأنبا مقار. واكتفى بأن يكون تأثيره على مجموعة من تلاميذه – ومن هؤلاء التلاميذ جاء

الدكتور جورج حبيب بباوي. الذي عمل مدرساً بالكلية الاكليريكية بمصر. ثم قام بالتدريس في جامعتي توتنهام وكامبريدج في إنجلترا. ثم أصبح عميداً لمعهد الدراسات الأرثوذكسية بالولايات المتحدة الأمريكية . وقد أصدر في رحلته الطويلة عدداً من الكتب والدراسات التي تعكس تأثراً واضحاً بفكر الأب متى المسكين واختلافاً مع البابا شنودة . واتهم الدكتور جورج حبيب بباوي البابا شنودة شخصياً بأنه يهاجم الايمان الذي دونه أباء الإسكندرية. وأنه يمزق المسيح الواحد إلى اثنين. ويكتب بيده ذات إيمان أريوس. وأن حقده على الأب متى المسكين وتلاميذه من كهنة دير الأنبا مقار حتى وصف إيمانهم الذي هو إيمان الكنيسة الجامعة " أثناسيوس وكيرلس بل والقديس بطرس وبولس الرسول أنفسهم "بأنه نوع من الشرك بالله. ويضيف جورج حبيب بباوي. أن هذا الذي قاله وفعله البابا شنودة هو توجيه إلى الجماعات المتطرفة المسيحية بذبح وقتل رهبان دير الأنبا مقار. ودعا جورج بباوي البابا شنودة إلى توبة علنية واعتذار وتراجع عما كتب وبديهي أن الدوائر المؤيدة للبابا شنودة والمدافعة عنه ترى أنه لا يجوز مخالفة البابا شنودة لأنه البطريرك. وأن البابا شنودة هو حامي الإيمان المسيحي في العصر الحديث وأن أحداً لا يستطيع أن يصل إلى العلم اللاهوتي الذي وصل إليه البابا شنودة.

دلالات قرار الحرمان!

هذا التلاسن والخلاف العقائدي بين الأطراف المختلفة بما وصل إليه من حدة واتهام بالكفر والشيطنة وغيرها. بل ووصول الأمر إلى حد اتهام البعض في قناة «أغابي» المسيحية لجورج بباوي بأن أمه يهودية وغيرها ليست أمراً جديداً . وتاريخه يرجع إلى القرن الماضي . ولكن صدور قرارا الحرمان بحق بباوي صدر في ٢١ / ٢ / ٢٠٠٧ فما الذي جد في المسألة حتى يحدث ذلك . وفي الحقيقة فإن عدداً من الملابسات تحيط بالموضوع

منها أن الدكتور جورج حبيب بباوي كان قد شن حملة قوية على البابا شنودة شخصياً على صفحات جريدة روز اليوسف اليومية المصرية تطرقت إلى سوء الإدارة المالية والإدارية للبابا شنودة في الكنيسة ولكنها لم تتطرق إلى المسائل العقائدية . فهل جاء قرارا الحرمان بحق بباوي كنوع من عقابه على نقده للإدارة المالية والإدارية للبابا شنودة . وأن القرار لم يتضمن هذا السبب . وثم البحث عن سبب قديم ومعروف عن آراء جورج بباوي العقائدية . وثم حرمانه استناداً إليها . ومن المفارقة أن آراء بباوي هي ترديد ودفاع عن آراء الأب متى المسكين الذي لم يصدر قرار حرمان بشأنه وهذا السبب يذكرنا بالعديد من الأحداث والمواقف التي حدثت لبعض المسيحيين في مصر عندما تجرءوا وانتقدوا فساد بعض المقربين للبابا شنودة في إدارة الكنيسة أو اعترضوا على أسلوب الإدارة هذا أو رفضوا آراء البابا السياسية .

تعرضوا للعقاب البابوي فالسيد جمال أسعد عبد الملاك « عضو مجلس شعب مصري قديم وأحد الرموز السياسية والقبطية في مصر » والذي يجاهر برفضه لتدخل البابا في الشأن السياسي معتبراً ذلك غير مشروع وأنه يضر بقضية الأقباط وبقضية المواطنة وبمصر عموماً . أصدر البابا بحقه قراراً بعدم تواجد أي كاهن أو رمز مسيحي رسمي في أي مؤتمر أو حديث يقوله جمال أسعد في مكان عام. ووصل الأمر إلى حد منعه من الكلام في وجود أحد الكهان في مؤتمر لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالإسكندرية رغم أن جمال أسعد كان أحد قيادات ذلك الحزب في ذلك الوقت. وقد رصد الكاتب والباحث المسيحي الدكتور رفيق حبيب عدداً من تلك الوقائع والأحداث. وتجربته الشخصية هو نفسه في كتاب تحت عنوان «اغتيال جيل – الكنيسة وعودة محاكم التفتيش– تجربة ذاتية» والصادر عن دار يافا في مصر عام ١٩٩٢ ولكن الأكثر خطورة ودلالة هو ما حدث بالنسبة للأب

إبراهيم عبد السيد كاهن كنيسة حدائق المعادي. والذي انتقد بعض التصرفات الخاصة ببعض رجال الكنيسة فكان أن تم طرده من الكنيسة. وظل مطروداً إلى أن مات عام ١٩٩٩ وعندما مات رفض البابا شنودة أن يصلي عليه أو يسمح لأحد من الكهنة بالصلاة عليه أو حتى يسمح بدخول جثمانه إلى أحد الكنائس في طول مصر وعرضها وقد تنقل جثمان الرجل من مكان إلى مكان من الإسكندرية إلى القاهرة ولم يتم السماح بدخوله أي كنيسة. مما اضطر أهله إلى إقامة الصلاة على جثمانه بالشارع وعن طريق أحد "العلمانيين" أي غير رجال الدين المسيحي وتم دفنه. وهو ما أثار وقتها نوعاً من الشعور بالغثيان والأسى داخل المجتمع المصري.

خطورة التكفير الكنسي!

التكفير ومحاكم التفتيش ليس شيئاً جديداً على المسيحية في العالم. ولقد شهدت القرون الوسطى محاكم التفتيش الكنسي التي بحثت في الضمائر وعاقبت وحرقت وقتلت بلا هوادة كل مختلف عن الرأي الرسمي للكنائس. ليس في القضايا اللاهوتية فقط. بل في القضايا العلمية أيضاً.

وبالنسبة للكنيسة المصرية. فإن تيار التكفير ليس جديداً عليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تيار الأب دانيال الذي يعمل في كنيسة المنيا هو تيار تكفيري بامتياز يقول عنه الباحث د/ رفيق حبيب في كتابه «المسيحية السياسية في مصر»: «أنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه وأن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية. ولا يبقي في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله». ولكن هذا التيار وغيره

يظل تياراً محدوداً لا يمثل الرأي الرسمي للكنيسة رغم كون أحد رموزه هو أب أرثوذكسي معترف به داخل الكنيسة أما انزلاق الكنيسة الرسمية إلى التكفير في القرن الواحد والعشرين فهي مسألة خطيرة. لأن الكنيسة من الناحية الدينية تمثل إرادة الرب ومن ثم فقرار الحرمان يعني الطرد من الملكوت المسيحي ودخول جهنم. وهو هنا غير التكفير في الإسلام. لأن التكفير في الإسلام اجتهاد فرد أو مؤسسة تخطئ وتصيب فلا عصمة لفرد ولا لمؤسسة في الإسلام إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن ثم فهو قرار غير ملزم لله تعالى -حاشا لله- وبالتالي فمن الممكن أن يصدر قرار أو رأي بتكفير أحد الناس. ولكنه يظل مؤمناً بالنسبة لله تعالى. والله أعلم بالنوايا. وهذا خلاف جوهري بالطبع يجعل من الخطورة بمكان تسلل فكرة التكفير والحرمان إلى الكنيسة المصرية الرسمية بهذه الطريقة.

قرار الحرمان وخلافة البابا

يفسر بعض المراقبين صدور قرار الحرمان بحق الدكتور جورج حبيب بباوي في هذا التوقيت بالذات. بأنه نوع من الرسالة القوية من الأب بيشوي -الرجل الحديدي والقوي والطامح إلى خلافة البابا شنودة- إلى الوسط الكنسي على طريقة «اضرب المربوط يخاف الآخرون» والأب بيشوي هو سكرتير عام المجمع المقدس ويحاول أن يجمع المؤيدين من حوله. ويبدد شمل معارضيه. وكان قد قام مؤخراً بتحويل الأب كيرلس أسقف نجع حمادي إلى التحقيق ولكن ضغوطاً من أهالي نجع حمادي ووساطات كنسية نجحت في إلغاء تلك المحاكمة وإعادة الأنبا كيرلس إلى أسقفية نجع حمادي . وكانت أوساط كنسية.

وجبهة الإصلاح الكنسي قد هاجمت الأنبا بيشوي من خلال عدد من المنشورات متهمة إياه باستغلال النفوذ وإثارة القلاقل بين الأقباط والانفراد بالسلطة داخل الكنيسة ودعت إلى عزله لانفراده بالتحقيقات والمحاكمات الكنسية. ومن ثم فإن توقيت صدور القرار الخاص بحرمان الدكتور بباوي هو نوع من إظهار العضلات من البابا بيشوي المسيطر الحقيقي على المحاكمات والتحقيقات والكثير من شئون الكنيسة. على أساس أنه يتوعد كل من يعارضه بإمكانية صدور نوع من العقاب له. وذلك في إطار استعداده لخلافة البابا شنودة الذي يعاني من التقدم في السن وسوء الحالة الصحية.

* * *

الخط الهامشي

في إطار التكتيكات الاستعمارية للسيطرة على بلادنا حاولت قوى الاستعمار زرع مؤسسات وأحزاب وقوى ومثقفين تكون كلها في خدمة المشروع الاستعماري وتبرز له وتعمل كطابور خامس داخل بلادنا. وتبشر بالمشروع الثقافي والحضاري الغربي.

وبديهي أن عموم الأمة رفض هذا التوجه وظل متمسكًا بمشروعه الحضاري الإسلامي والكفاح ضد الاستعمار.

وبديهي أن هناك قطاعًا قد استجاب لهذا المخطط الاستعماري وعمل من خلاله إما كعميل مأجور أو اقتناعًا بالمشروع الحضاري الغربي وكفرًا بالمشروع الحضاري الإسلامي وظل هذا القطاع مجرد قطاع هامشي مرفوضا من الأمة عمومًا ومن الحركة الوطنية خصوصًا.

وكان هذا القطاع الهامشي موجودًا بين المسلمين والأقباط على حد سواء. وهكذا فإن هذا الخط ليس خاصًا بالأقباط ولكنه كان حالة موجودة في كل قطاعات الشعب بمسلميه وأقباطه.

ولكن المخطط الاستعماري كان يركز على الأقباط في هذا الصدد لعدة أسباب منها أنه يمكن إقناع الأقباط بالانحياز إلى المشروع الحضاري الأوروبي بدعوى اشتراكهم مع أوروبا في الدين المسيحي. ومنها أن النجاح في قطاع الأقباط يحقق تمزقًا في النسيج الوطني. ويجعل الحركة الوطنية الإسلامية المناهضة للاستعمار في حالة دفاع عن النفس وعرضة للاتهام بالتعصب والطائفية.

وكان الاستعمار يدرك خصوصية وتميز التراث الكنسي من عدة جوانب.

أولاً أن للبابا بالتحديد وللإكليروس عمومًا في الكنيسة المصرية وضعًا متميزًا وخطيرًا وشديد التأثير على الشعب القبطي. بعكس المؤسسة الدينية الإسلامية التي لا تملك باحتكار التفسير الديني أو الخطاب الديني الإسلامي.

ويمكن لأي مسلم رفض أقوالها واتخاذ الموقف الذي يراه متسقًا مع عقائده الدينية دون أن يترتب على ذلك كفر أو حرمان.

كان المخطط الاستعماري يعمل من خلال هذه الحقيقة على السيطرة على الكنيسة القبطية فإذا ما تحقق له ذلك استطاع أن يسيطر على القرار القبطي عمومًا. وهكذا بدأت المحاولات الاستعمارية المستميتة لتحقيق هذا الأمر ولكن الوعي القبطي عمومًا والموقف الصحيح والتميز لرجال الدين القبطي في مصر قد وقفا عائقًا أمام ذلك.

وبسبب ذلك ظل النفوذ الاستعماري على الأقباط محصورًا في قطاع هامشي مرفوض من الكنيسة ومن الشعب القبطي على السواء.

ويأتي الجنرال يعقوب كنموذج مبكر ـ لهذا الخط الهامشي وهو رجل مأجور يعمل في خدمة أي سلطة فقد عمل مع المماليك ومع ظهور الحملة الفرنسية التحق الجنرال يعقوب بخدمتها وعمل في التجسس على حركة الثورة والكفاح الشعبي وقام بأبشع عمليات القهر والتعذيب وجمع الضرائب لصالح الفرنسيين.

وتحقيقًا للهدف الاستعماري الثابت في محاولة استقطاب الأقباط لصالح المشروع الحضاري الغربي قام الجنرال يعقوب بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطي ووضعه في خدمة جهاز القمع الفرنسي. وحاول أن يستدرج البطريرك القبطي لتأييد هذا المشروع.. إلا أن البطريرك القبطي ـ ومعه عموم الأقباط ـ رفض ذلك وأكد انحيازه إلى المشروع الحضاري للأمة ورفض المشروع الحضاري الأوروبي ويحكي د. وليم سليمان عن مشاحنات ومنازعات حدثت بين البطريرك والجنرال يعقوب.

لدرجة أن الجنرال يعقوب اقتحم الكنيسة راكبًا جواده شاهرًا سلاحه.

على كل حال انتهى أمر الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي ورحل مع الفرنسيين غير مأسوف عليه.

ومع دخول الاستعمار الإنجليزي مصر استطاع الإنجليز أن يجدوا يعقوبًا آخر من الأقباط ليعمل معهم. وفي خدمة مشروعهم الاستعماري ألا وهو بطرس غالي.

وعن طريق بطرس غالي استطاع الإنجليز أن يحصلوا على اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت أيديهم في السودان على حساب مصر. وهو نفسه الذي رأس محكمة دنشواي وأنزل بها أشد العقاب والعذاب بأهالي دنشواي لإرضاء الإنجليز. كما أنه أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وعمل على تمرير مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى. إلا أن الحركة الوطنية المصرية قررت اغتياله لوأد هذا المشروع المريب والضار بمصالح مصر - فقام إبراهيم الوردانى باغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠ ويصف د. عصام ضياء الدين بطرس غالي بأنه عمل كجاسوس لصالح الإنجليز أثناء الثورة العرابية .

وفي إطار هذا الخط الهامشي أيضًا ظهر أمثال (فريد كامل) الذي حمل على التاريخ الإسلامي في مصر والهجوم على الجماعة الإسلامية وكذلك فعل (أخنوخ فانوس) الذي لم يكن قبطيا بل إنجليزيًا وكانت صحيفتا (الوطن) و(مصر) هما الصحيفتان اللتان حملتا أفكار التيار الهامشي للأقباط والمرتبط مع الاحتلال في تلك الفترة.

ويعلق الأستاذ (طارق البشري) على ذلك بقوله: إن صحيفة (الوطن) ساهمت في استثارة الشقاق الطائفي في مصر واصطناعه. كما أنها كانت تطالب بنفي محمد فريد من مصر. وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية والمعارضة للحكة الوطنية) .

ويضيف الأستاذ طارق أن صحيفة (مصر) عكست نفس الروح الموالية

للاحتلال والمناهضة للحركة الوطنية المصرية. وأنها رحبت بتصريحات المستر (روزفلت) الذي اتهم فيها المصريين بالتوحش وبضرورة بقاء الاحتلال الإنجليزي لمصر).

بل وصفته صحيفة (الوطن) بأنه منصف الأقلية من الأكثرية وكانت هذه الصحيفة تتعمد استفزاز الشعور الإسلامي دائمًا. فهي تشيد مثلاً باللورد (كتشنر) واصفة إياه بأنه فاتح السودان ومذل المسلمين. كما أن الصحيفة كانت تناشد الأقباط الاستعانة بالدول الأوروبية ناصرة الإنسانية وأولهم الدولة الإنجليزية.

وتصاعدت تلك الحملة واشتدت أوزارها بعد أحداث ١٩١٠ واغتيال بطرس غالي.

وذلك بتشجيع من الإنجليز وبدعم كامل منهم.

وانتهى الأمر إلى عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ الذي طالب بما يسمى بحقوق الأقليات.

ويجب أن نلاحظ أن البطريرك القبطي وعموم الأقباط قد رفضوا المؤتمر القبطي. كما أدانوا السلوك الطائفي والمنحاز للإنجليز من قبل بعض الأقباط. بل وكتب الأقباط يصفون دعاة الفتنة بأنهم صنائع الاستعمار.

فقد كتب (سالم سيدهم)

يتهم (أخنوخ فانوس) بالخيانة ويخاطبه قائلاً (هذا أحد صنائع الإنجليز في مصر والآلة التي يحركها المقطم). وأضاف (أن إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم. لقتل الروح الوطنية وفي الهجوم على أقوى حزب مصري قام إلى الآن

وهو الحزب الوطني).

وفي نفس الإطار وقف

(ويصا واصف) و (مرقص حنا) من كبار

أعلام القبط ضد هذا الشقاق. وكانوا من خاصة أنصار (الحزب الوطني).

ويجب أن نلاحظ أيضًا أن هذا الشقاق الطائفي الذي افتعله العنوان الاحتلال من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من ١٩٠٨/ ١٩١١.

وهي الفترة التي كان الحزب الوطني قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطرًا على الوجود الإنجليزي في مصر.

وإن الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية

عن طريق عملائها كنوع من تطويق الحزب الوطني وجعله في حالة دفاع. وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز في مصر.

ويستخلص الأستاذ (طارق البشري) من أحداث ١٩١١ عددًا من الحقائق الخطيرة قائلاً (والذي يظهر جليًا أن صحيفتي (مصر) و(الوطن) كانتا من أهم منابر الدعوة للمؤتمر القبطي. وأن (أخنوخ فانوس) كان من أهم زعماء هذه الدعوة. وأن دعاة المؤتمر من المسيحيين المصريين كانوا من وكلاء القنصليات الأجنبية وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات).

كما أن العائلات المرتبطة بالإرساليات البروتستانتية مثل عائلتي ويصا وخياط كانوا من كبار دعاة هذا المؤتمر. وإن إصرار دعاة المؤتمر على عقده بأسيوط لا يرجع إلى أن نسبة القبط في أسيوط كانت معقلاً لحركة التبشير البروتستانتي ومركزًا للإرساليات والمدارس البروتستانتينية في مصر.

وأنه عندما انعقد رحبت به كنائس الإرساليات وألقى تروتر القس الكندي في اجتماع أعضاء كنيسة نهضة القداسة خطبة دعا فيها إلى الصلاة من أجل نجاح مؤتمر الأقباط وأيد مطالب المسيحيين المصريين).

وفي إطار ذلك الخط الهامشي يأتي أيضًا (سلامة موسى) الذي دعا إلى إحلال العامية محل الفصحى.
كما دعا إلى الفرعونية. وكذلك دعا إلى الإلحاد واعترف بأنه كافر بالشرق مؤمن بالغرب.
واعتبر الرابطة الإسلامية وقاحة ودعا إلى إلغاء الزواج الديني وتغيير النظام الأسري.
ومع كل هذا يعود فيتحدث عن مطالب الأقباط وينتصر لما يسمى باضطهاد الأقباط على يد المسلمين. أي أن (سلامة موسى) هنا يدعو إلى التخلي عن المشروع الثقافي والحضاري للأمة ـ ويدعو إلى الأخذ بالمشروع الحضاري الغربي وذلك خدمة لأهداف الاستعمار.
ومما يؤكد ضلوعه في خدمة الاستعمار أنه وهو الملحد يصبح فجأة مسيحيًا متعصبًا ليثير قضايا الاضطهاد وحقوق الأقليات. وهو السلوك التقليدي للمدرسة الاستعمارية.
وفي نفس الإطار الهامشي أيضًا.
وعلى نفس الخط والسلوك يأتي لويس عوض ليدعو إلى التخلي عن الثقافة الإسلامية ويدعو إلى الارتباط بثقافة الغرب ويدعو إلى إحلال العامية محل الفصحى. بل أكثر من هذا نراه يثير الشكوك حول التاريخ الإسلامي عمومًا وقيم الحضارة الإسلامية خصوصًا.
بل ويتعمد تشويه حركة الكفاح الشعبي المصري ضد الاستعمار عن طريق إطلاق التهم والإساءة إلى سمعة الزعماء الوطنيين مثل الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد واتهم الحركة الوطنية المصرية بالتعصب الإسلامي والطائفية.
وأعجب من ذلك كله هو اعتباره للخائن العميل (الجنرال يعقوب) أنه رائد القومية المصرية!!

وتبجحه بالقول بأن الحملة الفرنسية كانت حملة تنوير واستناره وليست غزوًا استعماريًا.

* * *

القوة الثالثة

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسي ويتمثل في عموم الشعب القبطي. وفي الأكليروس والبطريرك. وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدي في الانحياز إلى المشروع الحضاري للأمة. والانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسلامية ومناهضة المشروع الحضاري الغربي.

والخط الهامشي الذي يتبنى المشروع الحضاري الأوروبي ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضاري الوطني.

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهامشي في ترويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطني. أو تطويق الحركة الوطنية المصرية. إلا أن تلك المحاولات ظلت ضعيفة. واستطاع المشروع الحضاري الوطني أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية.

ووجد الاستعمار أن هناك عددًا من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشي داخل الأقباط. منها الوعي القبطي العام ـ التراث القبطي التقليدي.

انحياز الأكليروس والبطاركة إلى التراث القبطي التقليدي. وعي الحركة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفي.

وبالطبع اختار الاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشي وزيادة انتشاره داخل المجتمع القبطي. وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى. فبديهي أن تغير التراث القبطي أمر مستحيل. وبديهي أن تزييف الوعي القبطي العام أمر صعب وبديهي أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفي أمر صعب جدًا فلم يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الأكليروس والسيطرة على منصب البابوية. والدفع ببطريرك لا

يؤمن بالمشروع الحضاري الوطني. بل مقتنع بالمشروع الحضاري الغربي إلى منصب البطريركية.

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسي البطريركية وهيئة الأكليروس ذات تأثير كبير جدًا على المجتمع القبطي ويلزم من الناحية العقائدية الكنسية طاعة البطريرك أيًا كان موقفه الفكري والسلوكي.

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية. ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية المشروع الاستعماري الأوروبي. بدأ هؤلاء جميعًا محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطي. بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية. أو قل: ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لاستحداثها. لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطي والكنيسة القبطية.

وسرعان ما دب الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس. وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالي الذي كان يرأس تلك المجالس الملية. إلا أن الشعب القبطي وقف مع البابا في هذا الصراع.

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة في الوجهاء ـ المثقفين المغتربين ـ كبار الأغنياء الأقباط ـ الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس. وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم.

واستعان بطرس غالي والمجلس الملي بالاحتلال وبالخديوي ونجح هؤلاء في استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس.

إلا أن الأكليروس القبطي ومعه الشعب القبطي تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية. وكانوا يهتفون ارجع يا محروم.

وانتصرت إرادة الشعب القبطي على إرادة القوة الثالثة. وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسي البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوي والمجلس الملي.

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادئ على الإكليروس وعلى كرسي البطريركية، وليس بالانقلاب السافر عليها.
وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجي الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلبًا للانخراط في سلك الرهبنة. وكان هؤلاء من المعروفين بعد تمسكهم بالتراث القبطي التقليدي والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية. كما تم في نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التي أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتي للأقباط.
وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التي تعمل على ربط القوة الثالثة في مصر بالكنائس الأوروبية، وتحقق لها أيضًا من خلال العمل في المهجر النفوذ السياسي والدعم المالي.
وفي سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركًا من داخلهم.
وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطي التقليدي، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطي عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها.
وفي سنة ١٩٧١، توفي البابا كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر في الأكليروس القبطي، كما أن الظروف المحلية والدولية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك.
وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركًا للأقباط سنة ١٩٧١.
في كتاب (المسيحية السياسية في مصر) للدكتور (رفيق حبيب) تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية في مصر.
وقد جعل البابا شنودة أحد هذه التيارات السياسية.
ومن حيث المبدأ فمن الطبيعي أن تموج الحياة في المجتمع القبطي

بالتيارات السياسية التي تموج في المجتمع عمومًا. ومن الطبيعي أن يكون للأقباط الحق في العمل السياسي مع أي من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة. ومن حق البابا شنودة نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية.

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطي على السواء إلى المشروع الحضاري الإسلامي الوطني. ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطي.

أي أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية في مصر هو نفس موقفنا من التيارات السياسية السائدة في المجتمع المصري عمومًا بمسلميه وأقباطه. فما نقبله في الوسط الإسلامي نقبله في الوسط المسيحي والعكس صحيح تمامًا.

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جدًا... وهي أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شرط. بل من حق أي مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام. بل عليه أيضًا أن يجتهد هو في الدين والسياسة وكل شيء إذا كان ممتلكًا لشروط الاجتهاد طبعًا.

وبالتالي فالموقف العقائدي أو السياسي لعلماء الدين الإسلامي لا يلزم المسلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرضه للحرمان الديني أو الاتهام الكفر والمروق أو شيء من هذا القبيل.

أما في الكيان القبطي المسيحي فإنه وفقًا للعقيدة القبطية فإن القبطي ملتزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسي التقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفي التمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية ويدعم الانتماء القبطي إلى المشروع الحضاري الوطني.. والمفترض أن البابا شنودة بمجرد أن أصبح بطريركا أن

يترك رؤيته السياسية جانبًا وأن يتمسك ويتصرف وفقًا للتراث الكنسي القبطي الثابت لأنه إذا أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولا خروجًا على التراث القبطي وثانيًا جر الأقباط جميعًا الملزمين بطاعته باعتباره بطريركا لدعم مشروعه السياسي حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية وهنا مكمن الخطر فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنودة تعكس الرفض للمشروع الحضاري الوطني. وتتعاطف مع المشروع الحضاري الأوروبي وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عمومًا وعلى المشروع الحضاري الوطني عمومًا. وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصًا.

يحكي الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (خريف الغضب) أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومي كانوا يفضلون انتخاب البابا شنودة كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس وأن هيكل قد عارض في ذلك وطرح أسبابه لتلك المعارضة وألمح الأستاذ هيكل في نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسي البطريركي ونحن بالطبع لا ندري إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة إلا أنه من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنودة وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفي أوائل تولي البابا شنودة كرسي البطريركية. وهذا ما يؤكده البابا شنودة وما أكده أنور محمد على لسان البابا شنودة في كتابه (السادات والبابا).

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومي ترشيح البابا شنودة لكرسي البطريركية؟

هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركًا يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها؟

أم أن السادات كان يريد بطريركًا من الجيل الجديد ليدعم مشروع

السادات التغريبي حيث أن الجيل القديم من الكهنة كان يرفض التغريب ويتمسك بالتراث القبطي التقليدي؟

وأيًا ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطي الثابتة. وبالتالي فإن إقحام البابا نفسه في المسائل السياسية أمر مرفوض.

وقد يقول البعض وكيف تحل المشاكل القبطية أو المشاكل في المجتمع القبطي عمومًا إذا لم يتدخل البابا والرد هنا بسيط. لأن تلك المشاكل يمكن أن يحلها السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون.

ويبقى البابا مقتصرًا على الجوانب الروحية. لأن تدخل البابا في الأمور السياسية يخلق بالتأكيد أزمة طائفية. أن البابا الذي من المفروض أن يتمتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأيًا في مسألة أو مشكلة أو قضية سياسية. فهو يجبر الأقباط كلهم بالضرورة على هذا الرأي. حتى لو كان منهم من لا يرى مثل رأيه في القضايا السياسية.

التصرفات التي قام بها البابا شنودة خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصحفيين ومن لجان التقصي الحقائق بمجلس الشعب. وأخيرًا من المحكمة الإدارية العليا. وكذلك من دفاع الحكومة أمام المحكمة الإدارية ونحن هنا سنورد كل هذا التقويمات ثم نعتمد على الثابت منها.

السادات مثلا في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٨٠ اتهم البابا شنودة بما يلي: ـ

أن البابا شنودة يريد أن يجعل من الكنيسة سلطة سياسية. وأن الفتنة الطائفية من ٧٢/ ٧٨ سببها البابا شنودة. وأن البابا شنودة يحرض أقباط المهجر على التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البيت الأبيض الأمريكي وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على ليّ ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه.

وأنــه يقف وراء المنشــورات التي تــوزع في أمريكا عــن الاضطهاد الذي يتعرض له المســيحيون في مصر. وكذلك المقالات والإعلانات المنشــورة في الصحف الأمريكية بهذا الصدد. أن البابا شــنودة ألغى الاحتفالات بالأعيــاد القبطيــة احتجاجًــا علــى التفكيــر فــي تطبيق الشــريعة الإسلامية.

أن البابــا شــنودة كان وراء دعــوة المجمع المقدس للاحتجــاج على إصدار مجلس الشــعب للمادة الثانية من الدســتور الخاصة بجعل الشريعة الإســلامية هي المصدر الأساســي للتشــريع. ودعا الناخبين الأقباط إلى عدم التصويت بنعم على تعديل الدستور.

أن البابا شنودة يقف وراء مخطط ليس لإثارة الأقباط فقط. ولكن لإثارة المسلمين واستفزازهم.

أن البابا شــنودة هو أكبر من أضر بالأقبــاط. وأنه لم يضر أحد بالأقباط مثلما فعل شنودة وأن هناك عددًا من الأقباط يحارب في صفوف الموارنة في لبنان.

في تقرير لمجلس الشــعب المصــري أعدته لجنة فرعية مكونة من محمد رشــوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بــدوي/ محمد محجوب. كمال هنري أبادير. كامل ليلة. ألبرت برسوم سلامة. مختار هاني. كمال الشاذلي. إبراهيم شكري. ألفت كامل. إبراهيم عوارة. جاء في التقرير: (تأكــد للجنــة أن بعــض المتطرفين مــن القيادات المســيحية وبعض المتعصبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الأحداث الفردية وتصويرها في صورة صراع ديني وأنها اضطهاد للأقباط. بل ووصل الأمر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهمة بالمســلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخذ بعض القســس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التــي يلقونها في الكنائس. فتحولت بعض الكنائس إلى منابر لنشــر الشائعات الكاذبة وبث روح الفرقة بين المسلمين والمسيحيين).

وتسجل اللجنة أسفها لما لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات

الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك. وأنهم تمادوا في مسلكهم وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دونما تمحيص وأوعزوا بنشرها في المجلات القبطية التي تصدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومع بعض المغتربين المصريين في الولايات المتحدة وزودوا المجلات والصحف القبطية التي تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة).

ويضيف التقرير (وقد صور الطموح السياسي للقيادة العليا للكنيسة (البابا شنودة) أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة).

في مقال للأستاذ (طلعت يونان).

وهو قبطي. بتاريخ ١٦/ ١٩/ ١٩٨١ الأهرام. اتهم الأستاذ يونان البابا شنودة اتهامات مباشرة قائلاً (الفتنة الطائفية ولدت على أرض مصر وفرضت على شعبها يوم حاول البعض سامحه الله خلق الكيان الذاتي أو الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية للأقباط).

وأضاف الأستاذ يونان في مقال آخر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ الأهرام قائلاً: (إن الحوادث الفردية التي تقع على مسيحيين يتم تجسيمها وتصويرها على أنها مخطط اضطهاد. أما الحوادث التي تقع من مسيحيين على مسلمين بطريق الافتعال فلا يتم تداولها وتظل في إطار الحوادث الفردية).

وإذا حاولنا النظر في التقارير والأقوال السابقة نجد أن السادات قد اتهم البابا شنودة باتهامات قد يقول البعض إن السادات متحامل على البابا ـ حسنًا ـ ليكن السادات متحاملاً على البابا.ولكن ماذا عن تقرير اللجنة البرلمانية وهي تضم في عضويتها العديد من الأقباط كما تضم شخصيات محترمة وأمينة.

ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكري وغيره.

وقد وجهت تلك اللجنة نفس التهم إلى البابا شنودة. فهل كان أعضاء

اللجنة الأقباط. والمهندس إبراهيم شكري والدكتور إبراهيم عواره متحاملين أيضًا على البابا؟
حسنًا. فماذا عن كلام الأستاذ (طلعت يونان) وهو قبطي وغير مطعون في قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات..
ألم يقل: (إن البابا شنودة يحاول خلق الكيان الذاتي الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية؟)
حسناً. فلتكن كل هذه الشهادات مطعونًا في صحتها. فماذا عن حكم محكمة القضاء الإداري. التي رفضت التظلم الذي قدمه البابا شنودة وجاء في حيثيات حكمها التاريخي بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٨٢:

(إن البابا شنودة خيّب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستارًا يخفي أطماعًا سياسية. كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره بحرًا من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة. وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه. ودولة تحميه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر).
وفي الحقيقة فإن هذا الحكم الذي لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن في نزاهته قد لخّص المسألة كلها وحدّد الموضوع تحديدًا دقيقًا.
فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذي يسلكه البابا شنودة. والبابا شنودة هنا خارج على التراث الكنسي التقليدي وهو الرأي
الذي كررناه دائمًا.
إن البابا شنودة يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة. وهذه بالطبع جريمة كبرى.
إن البابا شنودة يريد إغراق البلاد في بحر من الدماء وهذه تهمة أكبر.
إن للبابا شنودة أطماعًا سياسية. وهذا بالطبع مخالف للتراث

الكنسي. ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التي رسمتها لدور البطريرك.

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التي أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والتي أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التي نجحت بالوصول بممثليها. وخاصة البابا شنودة إلى الأكليروس المسيحي القبطي. هي قوة تعادى المشروع الحضاري للأمة. وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضاري الأوروبي. ولا تحافظ على الاستقلال التقليدي للكنيسة القبطية في مواجهة الكنائس الأوروبية. وهي تسعى لإغراق البلاد في الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا.

ومن الحقائق الثابتة التي لا يختلف عليها أحد:

أن البابا شنودة يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا. وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكي. وبالطبع هذا أمر خارج عن الحدود التي ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك. وهذا تدخل في السياسة مخالف للتراث القبطي.

أن البابا شنودة مفرط في تصريحاته السياسية والصحفية. ولم يترك قضية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها. ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنودة هو حضوره الصحفي المستمر وإكثاره من الأحاديث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم.

وهذا أيضًا خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطي والمهمات الدينية للبطريرك.

إن البابا شنودة كان وراء عقد المؤتمر القبطي في يناير ١٩٧٧ وقد طالب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية. ومزيد من التمثيل القبطي في هيكل النظام السياسي. وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسلامية. وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي. وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض

عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر.
أن البابا شنودة احتج بشدة على النية لتطبيق الشريعة الإسلامية واعترض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية. وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي. وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير في تطبيق الشريعة الإسلام بل إن البابا شنودة يصوم احتجاجًا على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجًا على ذلك.
وفي الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز. وتمثل أيضًا قمة الخروج على التراث القبطي والوطني. فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهرًا من مظاهر طاعة الله تعالى. فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحي مظهر من مظاهر الاستقلال الوطني والتميز في الهوية والانتماء. وبالتأكيد على المشروع الحضاري الوطني ورفض المشروع الحضاري الأوروبي.
والبابا شنودة هنا يخطئ عدة أخطاء:
أولها: ـ أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التي حددها التراث الكنسي ويتدخل في أمور سياسية.
وثانيها: ـ أنه يعادي المشروع الحضاري للأمة الذي يؤمن به الأقباط والمسلمون أي هو هنا خارج على الإجماع الوطني ومنحاز إلى المشروع الحضاري الغربي.
وثالثها: ـ أنه هنا خرج على الوجدان القبطي المنحاز عمومًا إلى المشروع الحضاري الإسلامي. باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافي والحضاري الإسلامي. ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامي. وخرج على هذا الوجدان القبطي خصوصًا في

مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة تحت إشراف د. أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢ ٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذه النسبة تعد إجماعًا قبطيًا على هذا التطبيق. لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصيًا احتجاجًا على ذلك. وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذي يديره من قضية الشريعة.

أي أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأي البطريركية. وهذه نقطة هامة جدًا إذا أدركنا طبيعة المجتمع القبطي وعلاقة الشعب القبطي بالبطريركية.

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية في داخل مصر وخارجها وكذلك هناك تجمعات قبطية في المهجر. وخاصة في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات. وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين. وأن على المسلمين أن يرحلوا منها! أو ينادون بإقامة دولة قبطية. أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف في حق الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عمومًا.

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها. وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها. فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنودة لهذه التجمعات.

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنودة على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات. ولم يظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسي لها.

وهـذه التجمعات المشـبوهة يقول عنها الأنبـا غريغوريس (أن الجمعيـة القبطيـة التي تتبنـى الفتنة الطائفيـة بين أقباط المهجر في أمريكا وكندا واسـتراليا وأوروبا وضعت لها دستورًا فـي عدم الولاء للسـفارات المصرية بالخارج. وهـذا اعتداء على مبـادئ الكنيسـة وأن هذه الجمعيات على صلة مشـبوهة مع دول وعناصر معادية لمصر. وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشـورات ضد مصر).

إن البابـا شـنودة يكثر من اسـتقبال ودعم عناصر الإرسـاليات التبشـيرية الأمريكية خصوصًا والأوروبية عمومًا. وهذا مخالف للتراث الكنسـي المناهض للإرسـاليات التبشيرية. كما أن البابا يتعـاون سـرًا وعلنًا مـع مجلـس الكنائس العالمـي. وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضًا خروج على التراث الكنسي القبطي التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية.

إن البابـا شـنودة يتحالف مـع العلمانيين عمومًا والشـيوعيين خصوصًا. وهذا بالطبع أمر يعاكس تمامًا عقائد المسيحية عمومًا والقبطية خصوصًا. وقد ظهر هذا واضحًا في منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سـنة ١٩٩٠. ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً.

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التي لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائي فإننا هنا سنورد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد في كتابه (السادات والبابا) مع الأخذ في الاعتبار أن رأينا في تقرير المباحث هـذا. وتقارير المباحـث عمومًا هي مجرد محضـر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء.

يقول الأسـتاذ أنور محمد (والاتهامات التي أوردها تقرير المباحث في حق البابا شنودة أربعة هي:

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر وأن البابا شنودة كان يحث المسيحيين على إثبات الوجود المسيحي المتميز؟

ثانيًا: الحض على كراهية النظام القائم.

وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد النظام والسلطات في مصر.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية.

رابعًا: إثارة الأقباط.

في حديث البابا شنودة إلى الأستاذ أنور محمد في كتابه. يقول البابا شنودة:

(إن رئيس مجلس الكنائس العالمي. ووفدًا من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته في الدير) ولا ندري إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً في شئون مصر الداخلية؟ ولماذا لم يرفض البابا شنودة هذه الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمي بالمخابرات ا لأمريكية أمر معروف.

وفي نفس الحديث يحكي البابا شنودة لأنور محمد في كتاب (السادات والبابا) أن كثيرًا من الجامعات والمعاهد. وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا في استقبال البابا وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات. وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة. كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكي كارتر.

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز

الأبحـــاث والمعاهـــد والجامعات وعمـــد المدن بشـــخصية دينية قبطية مـــن المفترض أنه وفقًـــا للعقيدة الكنســـية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياســـة؟!

من يحمي المسيحيين العرب ..؟

إذا بدأ حديثنا بأن هذا الموضوع يستدعي مراعاة شجون معينة. فإننا بذلك نكرس الطائفية بوعي أو من دون وعي. وإذا انطلقنا من أن المسلم والمسيحي المصريين تتطابق رؤيتهما ومواقفهما تجاه مختلف القضايا. وبأنه لا مشكلة هناك فإننا نكرس النفاق. ينبغي الإقرار بداية بمجموعة من المعطيات. ثم ننطلق منها من دون حساسية أو نفاق.

إن المسيحي العربي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية.

بل أسهم هو أيضًا في صنعها وفي الأزهر كان ثمة رواق للأقباط ونبغ علماء في اللغة العربية من المسيحيين العرب.. والمسيحي العربي تستهويه بلاغة اللغة العربية. ويطرب للشعر العربي والغناء العربي والموسيقى العربية. وخطوط العمارة الإسلامية وتحكمه في حياته قيم وعادات وتقاليد ونمط حياتي اجتماعي عربي إسلامي ولخص ذلك كله الزعيم السياسي القبطي المصري الراحل مكرم عبيد حين قال: (أنا مسيحي دينا مسلم وطنًا).

إن محاولات التغريب السياسي والثقافي لمثقفينا تطال المسلمين والمسيحيين معًا. وإن كانت تركز على المسيحيين. فهي تركز على النوبيين البربر والأكراد. كما أنها تركز على المرأة مثلا. هذا معناه أن التغريب جزء من مخطط يهدف إلى الاختراق. أي أن سببه سياسي وليس دينيًا.

إن موقف بعض أقباط المهجر. وخصوصًا في الدعوة إلى التدخل الأجنبي لحماية الأقباط في مصر. لا ينبغي النظر إليه باعتباره محاولة من أفراد بعدت الشقة بينهم وبين وطنهم ولا يجب أن تنسحب

على كل الجسم المسيحي العربي. الذي كان ولا يزال يرغب في مناقشة المشاكل بين أبناء الوطن في داخل الوطن.

إن مسألة الاضطهاد الديني. حسب شهادة مسيحي عربي. هو فيكتور سحاب لم تحدث أبدًا في إطار الدولة الإسلامية. بل إنه (كلما امتدت يد الغرب إلى المنطقة. أيام بيزنطة. ثم أيام الصليبيين. ثم أيام السيطرة الغربية المعاصرة.

كانت المجتمعات المسيحية العربية تتعرض لمخاطر الاضطهاد والقمع والإبادة. وكلما كان التدخل الغربي ينحسر. كان الاضطهاد ينحسر معه. وأثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك. وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم).

وحسب المطران جورج خضر فإن (المسعى الصليبي كان وبالا على المسيحية العربية. من حيث ظن أو صور أنه دفاع عنهم إذا قارنا بين وضع المسيحيين العرب في ظل الإسلام. ووضع أية أقلية في أي زمان ومكان. فإن الإسلام يفوز في المقارنة بل ويشكل سبقًا تاريخيًا مميزًا على ما عداه. حيث كانت جميع الدول لا ترضى بدين آخر داخل تخومها).

وحين كانت دولة الإسلام في أوج سيادتها الحضارية وغنية عن مسايرة وملاينة الآخرين. بل في وقت كان التطهير العرقي هو الأصل. ولم تكن هناك أقمار اصطناعية ولا (إنترنت) ولا وسائل إعلام ولا ما يسمى بالرأي العام. فإن هذه الدولة لم تراع مشاعر الآخر الديني فحسب بل وضعت نظامًا تشريعيًا لتعدد الأديان والمذاهب في الدولة الواحدة. وفي هذا الصدد يقول برنارد لويس (نجح الإسلام التقليدي. ولم تنجح المسيحية في جمع التسامح الديني مع الإيمان الديني العميق فلم يشمل الإسلام بتسامحه غير المؤمنين فقط بل الهراطقة أيضًا. وهذا اختيار أصعب بكثير. وعلى الصعيد الاجتماعي كان الإسلام (ديموقراطيًا) على الدوام. أو كان بالأحرى يقول بالمساواة).

ويقول إدمون رباط (أعطى الإسلام الحق للشعوب الخاضعة لسلطانه

أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها. وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين. ولقد ظلت هذه القاعدة سارية في البلاد الغربية ذاتها حتى الثورة الفرنسية).

إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية ثابتة. والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح. ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة ذلك أن برميل نفط في الحسابات الغربية غير المعلنة أهم من عشرة مسيحيين عرب كما يقول فيكتور سحاب. والمسألة كلها محاولة لاستخدام المسيحيين لأسباب استراتيجية وتكتيكية.

إن الموقف المسيحي العربي الصحيح ينبغي أن يرفض بقوة وبشدة محاولة التدخل الغربي في هذه المسألة فرفض الهيمنة الغربية الخارجية هو الذي يسهم في وقف الفتن الطائفية والتفكك الداخلي من خلال التلاحم الإسلامي المسيحي في مواجهة أمريكا وإسرائيل ويمكن بناء المجتمع الذي يحلم به المسيحي العربي.

وفي إطار هذه المعطيات ينبغي النظر إلى التقرير الأمريكي الجديد عن الحرية الدينية. وخطورة هذا التقرير. الذي تعرض لوضع الأقليات الدينية في ٧٨ دولة. وانتقد سياسات دول عربية عدة تجاه المسيحيين هي أن نتائجه كانت مقدرة سلفا ضمن مسعى إلى خلق كيانات طائفية في المنطقة خدمة للمشروع الإسرائيلي.

كما يكشف هذا التقرير مجددًا ازدواجية المعايير الأمريكية والغربية. لأن الولايات المتحدة نفسها قامت على جريمة عرقية كبرى ضد الهنود الحمر. ثم بنت نهضتها الاقتصادية على أساس التمييز العنصري ضد السود وهي لا تزعجها ممارسات إسرائيل ضد المسيحيين العرب ناهيك عن المسلمين.

لذلك ينبغي أن نتكاتف جميعًا مسلمين ومسيحيين. ضد هذا المخطط

وإن كان ثمة مشاكل فلنناقشها داخل البيت. ولا نترك الآخرين يستغلونها ضدنا جميعًا.

فالحاصل هو أن المسيحيين العرب يحتاجون فعلا إلى من يحميهم لكن من التآمر الأمريكي عليهم. وليس من إخوانهم المسلمين. وبديهي أن مشاركة المسلمين والمسيحيين في مواجهة هذا التآمر تهم المسلمين لأنه أحد ضمانات استقلال بلادهم لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم.

يا أقباط مصر: انتبهوا

لا يمكننا بالطبع أن نتصور ذلك التصعيد الأمريكي الأخير بشأن مسألة اضطهاد الأقباط في مصر على أنه مجرد صحوة ضمير أمريكية مفاجئة. ولا أنه مجرد اهتمام -مجرد من الغرض- بحقوق الإنسان. ذلك أن المشكلة إن كانت ثمة مشكلة هي قديمة جدًا. والمناشدات التي يقوم بها ما يسمى بالاتحاد القبطي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعلانات مدفوعة الأجر في الصحف ليست أمرا جديدًا. بل هي قائمة منذ عشرات السنين. إذا ما الجديد في المسألة حتى يدرج موضوع اضطهاد الأقباط في مصر على جدول أعمال لجنة الشئون الخارجية والعلاقات الدولية في الكونجرس الأمريكي؟. اللهم إلا إذا كان هذا الأمر يأتي في إطار السياسة الأمريكية الجديدة بشأن المنطقة والتي ترغب في إضعاف مصر ولىّ ذراعها حتى لا يكون لها أي دور مؤثر أو معطل أو حتى غير متحمس للسياسات الأمريكية في المنطقة سواء فيما يخص أزمة السلام مع إسرائيل أو ما بدر منها من موقف غير مرغوب فيه أمريكيا سواء إبان أزمة أمريكا العراق الأخيرة أو قبلها عندما قاطعت مصر مؤتمر الدوحة أو شاركت في قمة طهران الإسلامية أو نسقت مع سوريا في العديد من القضايا أو تحسين علاقاتها بالسودان ورفضها السماح بتقسيمه.

وبداية فإن الحديث عن ازدواج المعايير الأمريكية لم يعد أمرا جديدا ولا يثير الاستغراب. وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها قامت من خلال عملية إبادة واضطهاد ليس

لأقلية بل لأصحاب البلد الأصليين (الهنود الحمر) وكذا مارست استرقاقًا بلا حدود للسود المجلوبين من أفريقيا ولا تزال تمارس تمييزا عنصريا رسميا وغير رسمي تجاه هؤلاء السود. الأمر الذي يجعلها بالتحديد غير مؤهلة أخلاقيا للحديث عن اضطهاد أقلية هنا أو هناك. ناهيك عن الحديث عن اضطهاد مزعوم لأقلية ربما هي الأسعد والأفضل في العالم وهي الأقلية القبطية في مصر التي تشكل مع المسلمين نسيجا وطنيا فذا لا يمكن أن يتكرر في أي أقلية في العالم. ومن ناحية ثانية فإن إسرائيل التي تدعمها أمريكا شكلا وموضوعا تضطهد الفلسطينيين منذ عشرات السنين دون أن تحرك أمريكا ساكنا أو يشغل الكونجرس باله بهذا الظلم الذي هو أشهر من أن يعرف. بل أكثر من هذا فإن المسيحيين والأقباط أيضًا يعانون الاضطهاد الإسرائيلي! على كل حال فإن الفصل الأخير في هذه القصة الطويلة القديمة بدأ بإعلان نشرته صحيفة الواشنطن بوست المعروفة بصلاتها القوية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعلى صفحة كاملة يتضمن اتهامات مما يسمى بالتجمع القبطي للحكومة المصرية بممارسة كافة أشكال الاضطهاد ضد الأقباط.

وتضمن الإعلان أيضًا دعوة الكونجرس الأمريكي للتدخل ودعوة الحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية. وتحدث الإعلان عن استبعاد الأقباط من المناصب العليا في الإدارة والجيش والجامعات والسلك الدبلوماسي. وأن فتيات قبطيات بينهن قاصرات يتعرضن بشكل منظم للخطف والاغتصاب ويجبرن على اعتناق الإسلام من قبل أصوليين مسلمين وبالتعاون مع قوات الأمن ودعا الإعلان في النهاية الكونجرس الأمريكي إلى دعم قانون يهدف إلى قمع الاضطهاد الديني. وإدراج مصر التي تتلقى معونة أمريكية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر

ب ٨١٥ مليون دولار معونة مدنية بالإضافة إلى ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية على قائمة الدول التي تفرض عليها عقوبات لأنها تضطهد على حد قول المعنيين ١٠ مليون قبطي منحدرين من سلالة الفراعنة. المغالطات والأخطاء والخطايا كثيرة في هذا الإعلان.

فأولا: الأقباط في مصر أو الأحرى المسيحيين في مصر سواء أرثوذكس (أقباط) أو بروتستانت أو كاثوليك أو غيرهم يصل عددهم إلى ٣,٦ مليون فقط حسب آخر إحصاء رسمي. وليس كلهم بالطبع أرثوذكس وثانيًا فإن كل المصريين من مسلمين ومسيحيين هم من سلالة الفراعنة والعرب وغيرهم ممن وفد على مصر ولا يمكن أن يكون الأقباط فقط هم الفراعنة. بل إن المسيحيين بالذات فيهم بعض الجذور الرومانية حيث تمسك المصريون الفراعنة بالديانة الفرعونية القديمة ولم يدخلوا في المسيحية إلا قليلاً عندما دخلت المسيحية مصر سواء قبل دخول الحكام الرومان فيها أو بعد دخولهم فيها وكذلك قبل وبعد الاضطهاد الروماني لمن رفض الخضوع لمذهب الكنيسة الرسمية الرومانية!.

وثانيا: عن الحديث عن فتيات يخطفن ويجبرون على الإسلام هراء واضح خاصة أن الإعلان ادّعى أن هناك تعاونا بين الأصوليين وقوات الأمن!

وهل يعقل هذا في جو الصدام المعروف بين الأصوليين وقوات الأمن المصرية؟

وثالثا: إن وجود مناصب عليا يشغلها الأقباط أمر معروف سواء في الجيش أو الشرطة أو الوزراء أو رؤساء لجان بمجلس الشعب المصري أو قضاة ورؤساء محاكم.. الخ.

بل من المعروف مثلا أن قائد الجيش الثاني الميداني سنة ١٩٧٣

والـذي خاض معركة العبـور كان قبطيًا مصريا هـو اللواء عزيز غالي.

ورابعا: من أعطى ما يسمى بالتجمع القبطي الدولي حق الحديث باسـم أقباط مصر. وعلى حد قول أحـد الأقباط فإن أعضاء هذا التجمع ليسوا مصريين أصلا ولا يتمتعون بالجنسية المصرية.

وخامسـا: فإن هذا السلوك مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي الذي يسـتعدى بلدا آخـر على مصر ويطالـب بعقوبتها هو نوع من الخيانة العظمى شـكلا وموضوعًا. وصحيح أن هذا السلوك قد تمت إدانتـه من قبل كل التجمعات الصحيحة للأقباط داخل مصـر وخارجها. ولكن مـن الضروري إصدار قرار حرمان كنسـي بشـأن هؤلاء الخونة. خاصة أنهم يضرون الأقباط قبل الوطن لأن طلـب الحماية الأمريكية للأقلية القبطيه أمر يثير الفتنة ويمكن أن يدفـع الأقبـاط المصريون ثمنـه عاجلا أم آجلاً. ومـن المفترض بداهـة الضرب على أيدي من يخرق السـفينة. لأن من يخرقها لا يضر نفسـه فقط بل يهدد ويغرق كل ركابها بمن بالطابق الأعلى والطابق الأسـفل على حد سـواء. وحتى بافتراض وجود مشاكل للأقبـاط في مصر فإنه كان ينبغـي إثارتها في الداخل وأن حلها يجب أن يكون في إطار الوحدة الوطنية داخل مصر على حد قول النائـب القبطي المصري إدوارد غالـي الذهبي نائب رئيس مجلس الدولة في مصر سابقًا.

وفـي الحقيقة فـإن التحرك الأمريكي الأخيـر وجد من يتصدى له في مصر رسـميًا وشـعبيًا إسـلاميًا وقبطيًـا. فقد تعرض الكونجرس الأمريكي لحملة هجوم من الصحافة المصرية. وعبر الجميع عن اسـتيائه من هذا التدخل الأمريكي في شئون مصر الداخلية. وأن أقباط مصر عاشـوا مع مسـلميها ١٢ قرنًا قبل أن تظهـر أمريـكا أصـلاً!

وإن تلك المحاولة الأمريكية تأتي على غرار محاولات إنجليزية سابقة فشلت وسقطت أمام وحدة الشعب المصري بمسلميه ومسيحييه الذين فجروا معًا ثورة ١٩١٩.

على المستوى الحكومي فإن مصدرا مسئولا أعرب عن استيائه البالغ من التدخل الأمريكي في شئون مصر. واعتبرت الحكومة المصرية أن قضية الأقباط (خطاً أحمر) لن تسمح القاهرة لأحد بتجاوزه.

وعلى المستوى القبطي فإن عددا كبيرا من الأقباط كتبوا في الصحف المصرية يعبرون عن استيائهم البالغ مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي وقالوا إن ما يتردد حول اضطهاد الأقليات في مصر أمر غير صحيح وشائعة ليس فيها شيء من الصدق وإذا أخذنا رأي مفكر قبطي مرموق هو الدكتور رفيق حبيب وهو بالمناسبة ابن قسيس كبير هو الراحل صمويل حبيب لأدركنا أن المسألة سياسية وليست بها أدنى شبهة من اضطهاد طائفي. يقول الدكتور رفيق حبيب (إن مناقشة الكونغرس الأمريكي موضوع اضطهاد الأقباط في الشرق الأوسط دليل على أن السياسات الأمريكية صارت تعتمد على الهيمنة التامة وفرض معاييرها على الدول وأن الجمعيات القبطية التي تمارس نشاطها في المهجر تمارس تطرفا سياسيا وخطابها تجاوز العمل السياسي الداخلي إلى دعوات انفصالية تستدعي أطرافا خارجية لمساندتها)

ومن المعروف ان هناك مخططات معروفة سلفا إسرائيلية وأمريكية تستهدف تقسيم المنطقة بحسب الدين والعرق لضرب وحدتها.

وأن من الممكن أن تكون جهات صهيونية أو مخابراتية غربية وأمريكية قد اخترقت هذه التجمعات المزعومة وحركتها أصلا لتحقيق أهدافها وليس العكس!.

من ناحيتها فإن الحكومة المصرية التي تدرك جيدًا أنه لا اضطهاد في مصر للأقباط. بل هم أسعد أقلية في العالم. استدعت وفدا من مجلس كنائس نيويورك ورغم ما في هذا الأمر من شبهة تدخل في شئون مصر لا يليق ببلد عريق مثلها إلا أن ذلك كان تعبيرا من جانب آخر عن الثقة بالنفس وجاء هذا الوفد وقابل من شاء وأجرى تحقيقات حول كل المزاعم باضطهاد الأقباط. وقال المتحدث باسم هذا الوفد في مؤتمر صحفي في نيويورك بعد أن غادر القاهرة أن ما شاهدناه ولمسناه لا يمكن مقارنته بالمبالغات الصارخة والمزاعم حول اضطهاد الأقباط في مصر. وأنه لا يوجد دليل يشير إلى موافقة الحكومة المصرية أو سماحها بممارسه أي نوع من الاضطهاد ضد الأقباط. وأن الحوادث الإرهابية لم تميز بين الأقباط والمسلمين. وأن الشعب المصري بكل طوائفه يفضل أن يعالج مشكلاته بنفسه وكشعب مصري واحد دون تمييز بين مسلم وقبطي.

وفي الواقع فإن تلك الحملة الأمريكية الصهيونية على مصر والتي نجحت في استخدام عدد محدود من أقباط المهجر الخارجين أصلا على الوطن بل وعلى الكنيسة ذاتها. لن تنجح في قليل أو كثير اللهم إلا «الشوشرة» ولن تكون إلا مبررا لإلغاء أو تقليص المعونة الأمريكية لمصر وهو أمر مقرر أمريكيا من قبل سواء كان هناك اضطهاد للأقباط أم لا.

لن تنجح هذه الحملة لسبب بسيط هو أنه بالفعل لا وجود للاضطهاد من أي نوع ذي طابع طائفي. وكل المشاكل التي يعاني منها الأقباط يعاني منها المسلمون بالضبط وبصورة طبق الأصل. ولأن النسيج المصري الوطني من مسلمين وأقباط أقوى من أن تؤثر فيه هذه الحملات. فهو نسيج قوي ومتجذر في الواقع المصري لمئات السنين بل آلاف السنين. بل وصل الأمر

بالزعيم القبطي المعروف مكرم عبيد أن قال يوما أنه مسلم وطنا مسيحي دينا وهو ما يعبر عنه المفكرون المسلمون والأقباط على حد سواء بقولهم أن المسلمين والأقباط ينتمون إلى نفس الثقافة والحضارة فلا يمكن التفريق بينهما شكلا أو مضمونا. والمسيحية المصرية لها طابعها الخاص بحيث إنها صارت جزءا من النسيج الوطني وشديدة التميز بل والرفض لكل محاولة للاختراق الأجنبي. ويعتبر المسلمون في مصر تاريخ الكنيسة المصرية وتراثها هو تاريخهم وتراثهم لأنه تاريخ وتراث الاستقلال والتميز عن الكنائس الغربية منذ الرومان وحتى الأمريكان.

وإذا تتبعنا تاريخ الكنيسة المصرية. فإن المسيحية جاءت إلى مصر مبكرا. فقد حملها القديس مرقص نفسه إلى مصر. والقديس مرقص هو أحد حواريي المسيح عليه السلام كما أنه أحد كتاب الأناجيل وهناك إنجيل يحمل اسمه. وتسمى الكنيسة المصرية (الكرازة المرقسية) نسبة إلى القديس مرقص وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني قبل أن يدخل الرومان في المسيحية خصوصا تحت حكم (دييوس) و(فاليريان) و(ديومكتيان) في القرن الثالث والقرن الرابع الميلادي بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية الوثنية. وعندما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين توقف الاضطهاد قليلا ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى. فقد حاولت الإمبراطورية الرومانية الخلط بين السلطتين الزمنية والروحية إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك وأعلن ذلك الأنبا أثناسيوس في مواجهة الإمبراطور الروماني (قسطانطيوس) فما كان منه إلا أن طارد الأنبا أثناسيوس ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه. وظل الأنبا أثناسيوس مطاردا لمدة عشرين عاما كاملة.

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الكنيسة المصرية مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علما على الأرثوذكسية المصرية.

وتعرضت الكنيسة المصرية طوال فترة الحكم الروماني لكل أنواع الاضطهاد فيما يعرف بعض الشهداء. ولكنها تمسكت باستقلالها وجددت هذا الاستقلال عندما رفض الأنبا (ديوسكورس) خليفة الأنبا إثناسيوس مقررات مجمع كالدونيا سنة ٤٥١م حول طبيعة المسيح. وتعرض الأنبا ديوسكورس للحرمان من مجمع كالدونيا كنتيجة لهذا الموقف. ولكن المسيحيين المصريين وقفوا مع الأنبا ديوسكورس ورفض جميع الرهبان الاعتزاف بمقررات مجمع كالدونيا.

وكانت النتيجة أن قامت قوات الإمبراطورية بإخراج البطريرك (ديوسكورس) من المدينة والكنيسة حتى دون تمكينه من ارتداء حذائه. وتم تنصيب بطريرك جديد مصنوع في روما على رأس الكنيسة المصرية ولكن الشعب في مصر رفض ذلك ومنع البطريرك المصنوع في روما من دخول كنيسة الإسكندرية. وهنا تدخل جنود الإمبراطور الروماني وأحدثوا بالشعب مذبحة مروعة على أبواب الكنيسة وأدخلوا البطريرك المصنوع عنوة ثم استمر الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين. ورغم ذلك استمرت الكنيسة المصرية في استقلالها ورفضها الخضوع للسلطة الدينية الإمبراطور الروماني ورفضت أيضًا الاعتراف بقرارات مجمع كالدونيا حول طبيعية المسيح. وأصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بقانون الإيمان لتأكيد ذلك الموقف المستقل والمتميز.

وفي عهد الإمبراطور البيزنطي هرقل. حاول هذا الإمبراطور استثمار انتصاراته الخارجية ضد الفرس ونفوذه وسمعته العالمية التي حصل عليها بسبب حملاته العسكرية الناجحة

في فرض توحيد الكنيسة المصرية مع الكنيسة الرومانية إلا أن محاولته أيضًا باءت بالفشل ورغم استخدام كل أساليب الاضطهاد والقمع الدموي طول سنوات حكمه لتحقيق ذلك. وعرفت تلك الفترة هروب الرهبان عبر السراديب تحت الأرض بين الكنائس والبيوت هروبا من الاضطهاد البيزنطي دون أن يفرطوا في استقلال كنيستهم. ومحصلة كل هذا أن الكنيسة المصرية عريقة سبقت كل الكنائس الرومانية والأوروبية.

كما أنها كنيسة مستقلة رفضت دائمًا محاولات الاندماج في الكنيسة الرومانية وهي أيضًا تمتلك عقيدتها الخاصة حول طبيعة المسيح التي تختلف اختلافا جذريًا عن عقائد الكنائس الرومانية والأوروبية فيما بعد. وكذلك هي كنيسة عانت من الاضطهاد الدموي والكبت والقهر على يد الرومان. ثم جاء الفتح الإسلامي في عهد البطريرك بنيامين الذي كان هاربا في ذلك الوقت من الاضطهاد الروماني واستقبل أقباط مصر الفاتحين المسلمين باعتبارهم مخلصيهم من طغيان الرومان. وباعتبارهم عربا مثل المصريين الذي ينحدرون من أصل عربي يرجع إلى عشرات القرون قبل الإسلام ويذكر الدكتور حسن كمال (أن المصريين والسودانيين من أصل واحد. وأنهم جاءوا إلى وادي النيل من بلاد العرب عن طريق الصومال) وكذلك أكد الأمر نفسه تيودور الصقلي الذي يقرر أن المصريين القدماء هم من عرب الجزيرة عندما هاجر العماليق من اليمن إلى وادي النيل.

على كل حال لقد تم تأمين البطريرك بنيامين على نفسه بعد الفتح الإسلامي ومعه كل الرهبان والكنائس. وعاش الشعب المصري في ظل العدل الإسلامي وقبل المصريون طواعية سواء من كان مسيحياً أو كان على الدين الفرعوني القديم الدخول في الإسلام بل واتخاذ اللغة العربية لغة لهم في فترة وجيزة

على الرغم من أن المصريين ظلوا متمسكين بلغتهم طوال حقب الاستعمار الروماني ورفضوا الاندماج في الثقافة الرومانية الهيلينية لأكثر من ألف عام قبل ذلك إذ كان الاندماج والانخراط في الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية سريعاً وكاملا. وضم كل الشعب المصري من أسلم ومن لم يسلم. وأبدع المصريون المسلمون منهم والمسيحيون في إطار الثقافة والحضارة الإسلامية أيما إبداع. لدرجة أنه كان من الأقباط المسيحيين من أصبح من علماء اللغة العربية بل والفقه الإسلامي. ووصل الأمر إلى حد وجود رواق للأقباط في الأزهر الشريف.

كانت أوروبا تعرف ذلك وتدركه. وتعمل بالتالي فعلى ضربه. فلما جاءت الحملات الصليبية على الشرق لم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس لأن الصليبيين اعتبروا الأقباط كفارا لأنهم يؤمنون بعقيدة مختلفة عن العقائد الأوروبية حول طبيعة المسيح كما استهدفت الحملات الصليبية ضمن ما استهدفت تدمير الكنيسة المصرية وتذويبها في الكنائس الأوروبية. فقام الصليبيون بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة سنة ١٢١٩م وقاموا بتعميدهم وفقا للعقائد الكاثوليكية. كما قام الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط بفرض بطريرك كاثوليكي على المدينة. ومع ظهور الاستعمار الإنجليزي بعد ذلك في القرن التاسع عشر حاول الاستعمار الإنجليزي أن يستخدم التبشير في ضرب الكنيسة القبطية في مصر. إلا أن الكنيسة قاومت هذا التبشير والذوبان الذي يشكل حظرا على عقيدتها واستقلالها وقام البطريرك كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة مطبوعات بعثات التبشير التي تشكك في العقيدة الأرثوذكسية كما شارك المسلمون والأقباط معا في مقاومة الاحتلال الإنجليزي. الأمر الذي تدشن

بثورة ١٩١٩ حيث كان القساوسة يخطبون في الأزهر. وعلماء الإسلام يخطبون في الكنائس ويسقط الشهداء المصريون من مسلمين ومسيحيين جنبًا إلى جنب برصاص الإنجليز.

فهل ينجح الأمريكان والصهاينة فيما فشل فيه الرومان والصليبيون ثم الإنجليز؟!

المؤلف د/ محمد مورو
(كاتب ومفكر اسلامي).

له حوالي ١٠٠ كتاب في مختلف قضايا التحديات الإسلامية المعاصرة.
تتميز بالاشتباك مع القضايا المثارة في الواقع العربي والإسلامي والعالمي.
رئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي.
كتب في عدد كبير من الصحف المصرية والعربية والدولية ما بين عمود يومي. ومقال أسبوعي. ودراسات وأبحاث.
ترجمت بعض كتبه إلى عدد من اللغات مثل: التركية. الإنجليزية. الفرنسية والأردية.
له ٥٥ مجموعة قصصية في أدب الأطفال وأدب الخيال العلمي.
كتب بصورة مستمرة في عدد من المواقع الإليكترونية مثل الجزيرة "المعرفة" -المسلم -الإسلام اليوم -إسلام أون لاين- الشريعة -وكالة الأخبار الإسلامية -مفكرة الإسلام. اليوم السابع -الوسط.
يعمل مستشاراً إعلامياً لدى عدد من المواقع الصحفية الإليكترونية.
أسهم في إصدار عدد من التقارير الاستراتيجية الدولية سواء بالاستشارة أو الكتابة.
أهم المؤلفات:
تاريخ مصر الحديث (مجلد)
الحرب الصليبية (مجلد)
المسلمون والأقباط (مجلد)
المواجهة بين الإسلام والغرب.

التحدي الاستعماري الصهيوني وجهة نظر إسلامية.
ما بعد الهزيمة الأمريكية في العراق.
الحرب الأمريكية على الإسلام من العراق إلى الصومال.
الحركة الإسلامية في مصر من ١٩٢٨ – ١٩٣٢ رؤية من الداخل.
تنظيم الجهاد الأيديولوجية والجذور.
جماعات العنف في مصر.

هاتف محمول: ٠١٠٨٥٢٦٠١٦
بريد إليكتروني MOHAMEDMORO@GMAIL.COM

المحتويات

المقدّمة 5

الدين والسياسة 7

ما بعد البابا شنودة 11

تغيرات استراتيجية في الكنيسة 17

ظاهرة الفتنة الطائفية 23

الكنيسة ودعاة الفتنة 31

الفتنة زراعة استعمارية 35

موقف الكنيسة من الشريعة 43

تطبيق الشريعة مطلب قبطي 51

الرافضون للغة العربية 57

شكاوى الأقباط للأمم المتحدة 61

التكفير الكنسي 67

التكفير هل يتحول إلى ظاهرة 75

الخط الهامشي 83

القوة الثالثة 91

من يحمي المسيحيين العرب؟ 107

يا أقباط مصر انتبهوا 111

المحتويات 125